

Essential and Accidental

[نص 1] ابن سينا، الإشارات والتنبيهات، (زارعي)، ص. 46-50

[تعريف الذاتي]

قد يكون من المحمولات ذاتية، وعرضية لازمة ومفارقة. ولنبدأ بتعريف الذاتية.

اعلم أنّ من المحمولات محمولات مقومة لموضوعاتها. ولست أعني بالمقوم: المحمول الذي يفتقر الموضوع إليه في تحقق وجوده، ككون الإنسان مولوداً أو مخلوقاً أو محدثاً، وكون السواد عرضاً؛ بل المحمول الذي يفتقر إليه الموضوع في تحقق ماهيته ويكون داخلًا في ماهيته جزءاً منها، مثل الشكلية للمثلث والجسمية للإنسان.

[conceptual inseparability of essential predicates]

ولهذا لا يفتقر في تصوّر الجسم جسماً إلى أن يمتنع عن سلب المخلوقية عنه من حيث يتصوره جسماً، ويفتقر في تصوّر المثلث مثلثاً إلى أن يمتنع عن سلب الشكلية عنه. وإن كان هذا فرقاً غير عام، بل قد يكون بعض اللازمة غير المقومة بهذه الصفة – على ما سيُتلى عليك –؛ ولكنه في هذا الموضع فرق.

[47.4] اعلم أنّ كلّ شيء له ماهية فإنه إما يتحقق موجوداً في الأعيان، أو متصوراً في الأذهان بأن يكون أجزاءها حاضرة معها. 7

[47.15] فجميع مقومات الماهية داخلية مع الماهية في التصور، وإن لم يخطر بالبال- مفصلة؛ كما لا يخطر كثير من المعلومات بالبال، لكنّها إذا أخطرت بالبال تمتلت.

[essential constituents of individuals]

فالدائيات للشيء بحسب عرف هذا الموضع من المنطق هي هذه المقومات. ولأنّ الطبيعة الأصلية التي لا يختلف فيها إلا بالعدد – مثل الإنسانية – فإنها مقومة لشخص شخص تحتها. ويفضل عليها الشخص بخواص له؛ فهي أيضاً ذاتية، فهذا هو المقوم.

[concomitants]

وأما اللازم الغير المقوم – ويخصّ باسم "اللازم"، وإن كان المقوم أيضاً لازماً – فهو الذي يصحب الماهية ولا يكون جزءاً منها، مثل كون المثلث مساوي الزوايا لقائمتين. وهذا وأمثاله من لواحق تلحق المثلث عند المقاييسات لحوفاً واجباً، ولكن بعد ما يقوم المثلث بأضلاعه الثلاثة. ولو كانت أمثال هذه مقومات، لكان المثلث وما يجري مجراه يتركب من مقومات غير متناهية.

[immediate and mediate concomitants]

وأمثال هذه إن كان لزومها بغير وسط، كانت معلومة واجبة للزوم، فكانت ممتنعة الرفع في الوهم مع كونها غير مقومة. وإن كان لها وسط تبيين به، علمت واجبة به. وأعني بالوسط: ما يقترن بقولنا: "لأنه" حين قال: "لأنه كذا".

وهذا الوسط إن كان مقوماً للشيء لم يكن اللازم مقوماً له، لأنّ مقوم المقوم مقوم؛ بل كان لازماً له أيضاً. فإن احتاج إلى وسط تسلسل إلى غير النهاية، فلم يكن وسط؛ وإن لم يحتج فهناك لازم بين اللزوم بلا وسط.

وإن كان الوسط لازماً متقدماً، واحتاج إلى توسط لازم آخر أو مقوم غير منته في ذلك إلى لازم بلا وسط، أيضاً تسلسل إلى غير النهاية؛ فلا بدّ في كلّ حال من لازم بلا وسط.

فقد بان أنّه ممتنع الرفع في الوهم. فلا يلتفت إذن إلى قول من قال: إنّ كلّ ما ليس بمقوم فقد يصحّ رفعه في الوهم.

ومن أمثلة ذلك: كون كلّ عدد مساوياً لآخر، أو مفاوتاً له.

[separable predicates]

وأما المحمول الذي ليس بمقوم ولا لازم، فجميع المحمولات التي يجوز أن تفارق الموضوع، مفارقة سريعة أو بطيئة، سهلة أو عسرة. مثل كون الإنسان شاباً، أو شيخاً، أو قائماً، أو جالساً.

[“ambiguity of “essential” and “accidental”]

ولما كان المقوم يسمّى "ذاتياً" فما ليس بمقوم – لازماً كان أو مفارقاً – فقد يسمّى "عرضياً"، ومنه ما يسمّى "عرضاً" وسنذكره.

وربما قالوا في المنطق: "ذاتي" في غير هذا الموضوع منه، وغنوا به غير هذا المعنى، وذلك هو المحمول الذي يلحق الموضوع من جوهر الموضوع وماهيته. مثل ما يلحق المقادير أو جنسها من المناسبة والمساواة، والأعداد من الزوجية والفردية، والحيوان من الصحة والسقم. وهذا القبيل من الذاتيات يخص باسم "الأعراض الذاتية"، مثل ما يتمثلون به من الفطوسة للأنف.

[primary predication definition of the essential]

وقد يمكن أن يرسم الذاتي برسم ربما جمع الوجهين جميعاً. والذي يخالف هذه الذاتيات، فما يلحق الشيء لأجل أمر خارج عنه أعم منه: لحوق الحركة للأبيض، فإنها إنما تلحقه لأنه جسم، وهو معنى أعم منه؛ أو أخص منه: لحوق الحركة للموجود، فإنها إنما تلحقه لأنه جسم، وهو معنى أخص منه. وكذلك لحوق الضحك للحيوان، فإنه إنما يلحقه لأنه إنسان.

[نص 2] بهمنيار بن المرزبان، التحصيل، ص. 11-12

[essential accidents in the *Demonstration*]

وأما الذاتي الذي يدخل الموضوع في حده فهو مثل الزوجية للاتينية، ومساواة الزوايا الثلث من المثلث لقائمتين، وبنصفه في البرهان. وهذا الذاتي بعكس القسم الأول، لأن الإنسان كان تابعا للحيوانية ومعلولا لها وبعدها، وههنا فالأمر بخلافه، لأن الزوجية تابعة للاتينية، وكون الزوايا الثلث من المثلث مساوية لقائمتين تابع للمثلث وبعده، فلا محالة تكون صفاتا لشيء وتسمى خواصا وأعراضا ذاتية وأعراضا لازمة ولوازم. واللازم قد ينبعث عن ذات الملزوم كالزوجية عن الاتينية، وعن خارج كوجود الفلك.

[نص 3] بهمنيار بن المرزبان، التحصيل، ص. 19-20؛ 21

[the relation between genus and specific difference]

واعلم إن الجنس ليس جنساً للفصل البتة، ولا الفصل نوعاً للجنس، وإلا لاحتاج إلى فصل آخر، بل الفصل معنى خارج عن طبيعة الجنس، فإن الناطق ليس هو حيوانا ذا نطق، بل شيء ذو نطق يلزم ذلك أن يكون الشيء حيواناً، وأما الحيوان ذو النطق فهو الإنسان، ولو كان الحيوان داخلاً في معنى الناطق لكان إذا قلت حيوان ناطق فقد قلت حيوان هو حيوان ذو نطق. فإن ذا النطق والناطق شيء واحد، وإذا قيل الجنس على الفصل فهو كما يقال العرض العام اللازم على الشيء الذي يقال عليه ولا يدخل فيه، ولكنه كالمادة للفصل. ونسبة الفصل إليه من وجه كنسبة الخاصة التي توجد في البعض، لكن الفصل يقرره بالفعل وإن لم يدخل في ماهيته وحده دخوله في انتيته، ومعنى قولي: دخوله في انتيته، أنه يقوم الجنس من حيث يوجد، لا من حيث يتحقق جنسا، ككثير من العلل. والجنس يكون نسبه إلى الفصل كنسبة عرض عام. وهذه أشياء يتحصل لك في الفلسفة الأولى.

[the relativity of the notion of species]

والحيوان نسبه إلى هذا الحيوان من حيث هو حيوان مشار إليه غير معتبر فيه النطق نسبة النوع إلى الأشخاص؛ وليس هو جنساً له، بل إنما هو جنس لما يعتبر فيه الفصل.

وكذلك الناطق بالقياس إلى هذا الناطق غير مأخوذ معه الحيوانية فإنه كنوع له لا كفصل، بل هو فصل للحيوان من حيث هو حيوان. والضاحك أيضاً فإنه كنوع لهذا الضاحك من غير أن يعتبر إنسانا، وإنما هو خاصة للإنسان وأشخاص الناس.

وكذلك الأبيض أيضاً لهذا الأبيض من حيث هو أبيض مشار إليه كالنوع له، وكونه عرضا عاماً إنما هو عرض عام للشيء الذي هو موضوع لكونه هذا الأبيض، لا لهذا الأبيض من حيث هذا الأبيض.

[individuals as accidental compounds vs essences]

[21.7] والشخص يتميز عن الشخص بأوصاف لا يُخرجُ أضدادها ذلك الشخص عن النوع، كإنسان أبيض وإنسان أسود. والنوع يتميز عن النوع بأوصاف لو توهم عروض غيرها لما وجد ذلك النوع، بل كان إما أن يوجد نوع آخر أو لا يوجد ذلك النوع ولا جنسه؛ إذ لا يوجد جنس مطلقاً كما لا يوجد حيوان مطلق واللون في السواد إذا انتقل بياضاً لم يبق اللونية من السواد في البياض. وبالجملة فالسبب الذي يقرر الشخصية لا يفيد وجود النوع الذي ذلك الشخص شخصه، والذي يقرر النوعية هو بعينه يقرر الجنسية.

[نص 4] عمر بن سهلان الساوي، بصائر المنطق، ص. 37

[additional constraint for essentiality: not just inseparable, but also prior]

فقال: الذاتي هو الذي لا يمكن رفعه عن الشيء وجوداً وتوهماً. وهذا غير كافٍ في تمييز الذاتي عن غيره، فإن من اللوازم ما لا واسطة بينه وبين الشيء بل يلزمه لذاته كما تعرفه؛ ومثل هذا يمتنع رفعه عن ملزومه مع استثبات الملزوم وجوداً ووهماً، فإذن الذاتي مختص بزيادة على هذا القدر وهي أنه مع كونه معقولاً للشيء ممتنع الرفع عنه يسبق تصوّره على تصور ما هو ذاتي له. وبيان هذا أن كل شيء له ماهية ملتزمة من أجزاء فإنما توجد في الأعيان إذا كانت أجزاؤها موجودة حاضرة معها، وحضور أجزائها هو وجودها أولاً وبقاؤها ما دام الشيء باقياً. وإذا لم توجد في الأعيان إلا على هذا الوجه وهذا هو تقدم الأجزاء عليه تقدماً بالذات لا بالزمان، فكذلك لا توجد في الأذهان إلا على وفق وجودها في الأعيان. إذ العلم لصورة في الذهن مطابقة للأمر الموجود، فتكون الأجزاء سابقة في التصور كما هي في الوجود.

[تص 5] عمر بن سهلان الساوي، بصائر المنطق، ص. 38

[are essences themselves “essential”?]

وهنا بحث لفظي، وهو أن لفظ الذاتي هل يشمل الدال على الماهية والمقوم أم يختص بالمقوم فلا يكون الدال على الماهية ذاتياً. وذلك لأن الذاتي يدل على شيء له نسبة إلى الذات. وإنما ينسب إلى الشيء غيره لا نفسه وذاته، والماهية هي الذات لا غيره، فحال نسبتها إلى الذات، فلا يقع إذن اسم الذاتي عليها. فلا يكون الإنسان ذاتياً للإنسان بل الحيوان والناطق ذاتيين له. لكن الاستعمال اللغوي وإن كان يمنع تناول الذاتي للدال على الماهية، فالمنطقيون يستعملون هذه اللفظة بوضع ثانٍ مصطلح عليه فيما بينهم، وهو أن كل كلي تكون نسبته إلى جزئياته المعروضة لمعناه نسبة لو توهم ارتفاعها ارتفع ذلك الشيء الجزئي، لا أن الجزئي يرتفع أولاً، بل الكلي هو الذي يرتفع أولاً، فيرتفع بسبب ارتفاعه الجزئي. فذلك الكلي ذاتي بالنسبة إلى هذا الجزئي سواء كان حقيقة ذات الجزئي، أو صفة يفتقر إليها في ذاته. ونسبة الإنسان إلى الأشخاص التي تحته مثل زيد وعمرو هي هذه النسبة، فهو ذاتي لها وإن كان دالاً على ماهيتها أيضاً، فإذن الذاتي أعم من الدال على الماهية يشتمل عليه اشتمال العام على الخاص.

[تص 6] عمر بن سهلان الساوي، بصائر المنطق، ص. 40-41

[three types of answers to the “what is it?” question]

وأما أصناف الدال على الماهية فثلاثة:

أحدها ما يدل بالخصوصية المحضة، مثل دلالة الحيوان الناطق على الإنسان. وستعرف بعد أن هذه الدلالة هي دلالة الحد على المحدود.

والثاني ما يدل بالشركية فقط وهي أن تجمع أشياء مختلفة الماهيات مشتركة في أمور ذاتية لها ويسئل عن ماهيتها المشتركة، مثل ما إذا سئل عن إنسان وفرس وثور ما هي، فالذي يصلح للجواب هو الدال على كمال الماهية المشتركة بينها وهو الحيوان. [...] [40.24] وأما ما هو مثل الحساس والمتحرك بالإرادة وإن كان كل واحد منهما مساوياً للحيوان حتى إن كل ما هو حيوان فهو حساس وكل ما هو حساس فهو حيوان فليس يصلح للدلالة على ماهيتها. وذلك لأن الحساس إنما يدل بالوضع اللغوي على شيء ما له حس فقط، وليس له دلالة على الجسمانية إلا بطريق الالتزام وهو شعور الذهن بأن الحساس لا يكون في الوجود إلا جسماً. [...] [41.4] وأما الحيوان فهو موضوع للجسم المتنفس المغتذي النامي المولد الحساس المتحرك بالإرادة لا يشذ عن دلالاته شيء ما. وهذه جملة الذاتيات المشتركة بين الإنسان والفرس والثور، فليكن الحيوان هو الدال على ماهيتها.

وأما الثالث فهو ما يدل بالشركية والخصوصية أيضاً، مثل ما إذا سئل عن جماعة هم زيد وعمرو وخالد ما هم كان الجواب إنهم أناس، وكذلك إذا سئل عن زيد وحده ما هو، لا أن يقال من هو، كان الجواب إنه إنسان. فإن ماهية زيد وحده هي الماهية المشتركة بينه وبين غيره من آحاد الناس. وما يفضل في زيد على الإنسانية فهي إما عوارض تطرأ عليه وتزول، أو لوازم صحبتها من أول تكوّنه لاقتتران أمور عارضة بمادته التي منها خلق أو طريقتها في رحم أمه، يمكن في الوهم تقدير عدمها وعروض أضعافها في مبدأ الخلقة، ويكون هو بعينه ذلك الإنسان. وأما نسبة الإنسانية إلى الحيوانية فليست على هذا النحو، إذ لا يمكن أن يقدّر بقاء ذلك الحيوان بعينه مع تقدير زوال الإنسانية وحصول الفرسية، بل ذلك الحيوان في الوجود هو ذلك الإنسان.

[تص 7] عمر بن سهلان الساوي، بصائر المنطق، ص. 42

[real species vs relative species]

قد بيّنا أن المقول في جواب ما هو إما أن يكون مقولاً على كثيرين مختلفين بالحقائق قولاً بحال الشركة، أو يكون مقولاً على كثيرين مختلفين بالعدد فقط. والأول يُسمى جنساً. والثاني يُسمى نوعاً. وقد يُسمى كل واحد من مختلفات المقول عليها الجنس أيضاً نوعاً، مثل الإنسان والفرس والثور المقول عليها الحيوان أيضاً. وليس إطلاق النوع في الموضوعين بمعنى واحد، فإن النوع بالمعنى

الثاني مضاف إلى الجنس. وحده أنه الكلي الذي يقال عليه وعلى غيره الجنس في جواب ما هو بحال الشركة قولاً أولياً. وبالمعنى الأول غير مضاف إلى الجنس. وحده أنه المقول على كثيرين مختلفين بالعدد فقط، ولا يحتاج في تصوّره مقولاً على كثيرين إلى أن يكون شيء آخر أعم منه مقولاً عليه.

[نص 8] عمر بن سهلان الساوي، بصائر المنطق، ص. 44-45

[how specific differences are essential for genera]

واعلم أن الفصل إذا اقترن بطبيعة الجنس قومه نوعاً، فهو ذاتي لطبيعة الجنس كالنطق الذي يقوم الحيوان نوعاً هو الإنسان. لكنه ليس ذاتياً لطبيعة الجنس المطلقة مثل الحيوان المطلق في مثالنا. إذ الحيوانية المطلقة قد تخلو عن النطق. ولا يتصور خلو الشيء عن ذاتياته، بل هو ذاتي لطبيعة الجنس المخصصة في الوجود التي هي حيوانية الإنسان دون حيوانية غيره من الأنواع. فإن تلك الحيوانية إنما تتقوم نوعاً محصلاً بالنطق. فالنطق وإن كان ذاتياً للمقوم نوعاً للذي هو مركب من الحيوانية والنطق فهو ذاتي أيضاً للحيوانية المخصصة دون اعتبار النطق معها. إذ لو كانت ذاتيته بالنسبة إلى المركب منه ومن الحيوانية فقط لم يكن بينه وبين العرضيات فرق. فإن جميعها ذاتية بهذا الاعتبار. إذ البياض ذاتي للجسم الأبيض إذا أخذ الجسم من حيث هو أبيض. والضحك ذاتي للحيوان الضاحك من حيث هو ضاحك.

فقد عرفت بهذا أن اعتبار كون الفصل ذاتياً للجنس هو غير اعتبار كونه ذاتياً للنوع المقوم به. فإن ذاتيته بالنسبة إليهما على اختلاف. أما بالنسبة إلى النوع فهو داخل في معناه. وأما إلى طبيعة الجنس التي هي حصة هذا النوع فغير داخل في معناها، بل مقوم لها في الوجود فقط. إذ لولا الفصل لما تصوّر تقومها أصلاً.

[نص 9] أبو البركات البغدادي، الكتاب المعبر في الحكمة، جزء 1، ص. 14

[genera can also be given in answer to the “what is it?” question]

والكليات المقولة في جواب ما هو قد يقال أكثر من واحد منها على أشياء واحدة بأعيانها وتختلف تلك المقولات بالعموم والخصوص كالجسم والحيوان والإنسان المقولة على زيد وعمرو وخالد فإن الإنسان يقال عليها في جواب ما هو والحيوان أيضاً يقال عليها كذلك لكن قولاً أعم، فإنه يقال عليها مع الفرس والحمار وغيرهما والجسم يقال عليها كذلك وأعم من قول الحيوان، فإنه إنما يقال عليها مع أصناف النبات والجمادات، والأعم منها يقال على الأخص كذلك كالجسم على الحيوان والحيوان على الإنسان.

[نص 10] أبو البركات البغدادي، الكتاب المعبر في الحكمة، جزء 1، ص. 23-29

[what is essential for individuals?]

ثم اعترض على نفسه فيما ذهب إليه من هذا الوضع فقال ما هذا معناه إذا كانت الألفاظ الذاتية هي الأجناس والأنواع والفصول ومفهوم الذاتي إنما هو معنى نسبي والمنسوب إنما ينتسب إلى غيره لا إلى ذاته، وذاتية كل واحد من الجنس والفصل إذا فهمت بالقياس إلى النوع حتى يكون كل واحد منهما ذاتياً للنوع، فذاتية النوع تفهم بالقياس إلى ماذا؟ فإن النوع ليس ذاتياً لهما ولا لأحدهما أعني لا للجنس ولا للفصل فإن فهمت ذاتيته بالقياس إلى الأشخاص حتى يفهم الإنسان ذاتياً لزيد فلا يخلو إما أن يكون الإنسان ذاتياً لزيد من حيث هو إنسان فالإنسان ذاتي لنفسه أو ذاتياً له من حيث هو زيد المتشخص بأعراضه وخواصه التي لا يكون ذلك الشخص إلا بها، فتكون أيضاً تلك الخواص والأعراض ذاتية للإنسانية له في أنه لا يكون ذلك الشخص إلا بها ولا يكون كمال ماهيته المسؤول عنها من حيث هو ذلك الشخص لما هو بإنسانيته فلا يكون قوله عليه في جواب ما هو موفياً من حيث هو ذلك الشخص وإن كان من حيث الإنسانية موفياً فتجري له حينئذ الإنسانية مجرى الجنس وتجري الأعراض والخواص له مجرى الفصول، فحينئذ لا يوجد النوع الذي به يوفي جواب السؤال الخاص عن الماهية حتى يكون ذاتياً فهذا محصول الشك على تمامه.

[al-Sāwī's solution: the essential is not relative]

ثم عاد بعد ذلك بحل اعتراضه فقال ان لفظ الذاتي وإن كان بحسب الاصطلاح اللغوي يفهم على ما قلنا من المفهوم النسبي فلسنا نذهب فيه بحسب هذا الاصطلاح إلى ذلك، وإنما نريد به ما كانت حاله عند الموصوفات به الحال التي قدمنا ذكرها يريد بذلك أنه الذي متى أخطر بالبال مع ما يوصف به تقدمه تصورا وأوجب رفعه رفعه.

وهذا كلام مدخول من وجهين، أما أحدهما فلأنه أنكر ما أنكره لأجل النسبة ثم عاد الآن لا يبريه منها وإنما قال انه الذي حاله عند الموصوف به مع اخطارهما بالبال حال كذا فلم يفهمه إلا منسوباً ولم ينسبه إلا إلى الموصوف به الذي هو الشخص فلم يكن ذاتياً إلا للشخص. [...]

[24.14] وأما الثاني فلأنه كيف يؤمل أنه يبرئ الذاتي الكلي من النسبة لو تبرأ على زعمه ومعقول جنسه وهو الكلي لا يفهم إلا منسوباً فإن الكلي لا يعقل إلا لما هو مقول عليه من الكثرة الوجودية أو جائز القول عليه من الكثرة الوهمية.

[28.18] وأما الشك الأول فقد عرفت فساد ما قاله في حله وأنه يعود به إلى عين الشك، وأما على ما قيل فإن الإنسان ذاتي لما هو له كلي وهو كلي لزيد وعمرو، فهو ذاتي لزيد وعمرو ولا يفسده ما اعترض به من أنه إن كان ذاتياً لزيد من حيث هو إنسان فهو ذاتي لنفسه، فإن زيدياً لو لم يكن له صفة تزيد على الإنسانية لم يلزم بذلك أن يكون الإنسان ذاتياً لنفسه، لأن الإنسان المحمول ليس هو الإنسان الموضوع لأن أحدهما ذهني والآخر وجودي، وقد يكونان ذهنيين كما سنحققه، وليس المحمول هو نفس الموضوع، هذا إن قيل أنه ذاتي له من حيث هو إنسان، فإن معقول الشمس ومحصولها الذهني ذاتي لعينها الوجودية كما قيل ولا تكون هذه الذاتية هي ذاتية الحيوان للإنسان أي من حيث هو جزء حقيقته، وأما إن كان ذاتياً لزيد من حيث هو إنسان موجود فذلك أيضاً حق، فإن الإنسان ذاتي للإنسان الموجود وجزء معقوله وإن كان ذاتياً لزيد من حيث هو زيد المسمى المعروف فذلك حق أيضاً، فإن الذي يعرف زيدياً إنما يعرف إنساناً بهيئة كذا وصفة كذا.

فإن قيل في هذين القسمين ان الصفات العرضية أيضاً تكون ذاتية:

أما في الأول فيكون الوجود ذاتياً لزيد كما كان الإنسان ذاتياً له. قلنا: إن ذلك حق مقبول لا شك مناقض، فإن الوجود للإنسان الموجود من حيث هو موجود ذاتي وجزء المعقول.

وأما في الثاني فتكون الهيئات العرضية التي بها عرف زيد وسمي زيدياً ذاتية له. قلنا: إن ذلك أيضاً حق فإنها أجزاء الحقيقة المعروفة المسماة من حيث هي معروفة ومسماة فإن من عرف إنساناً طويلاً كاتباً فقد جعل كل واحد من الإنسان والطويل والكاتب ذاتياً له من حيث عرفه وسماه.

[تص 11] أبو البركات البغدادي، الكتاب المعتبر في الحكمة، جزء 1، ص. 67

[nominalist essentiality]

[ابن سينا] قال في [الذاتي] انه الذي بارتفاعه يرتفع الموصوف وأقول من حيث هو موصوف ويقول من حيث هو موجود، فيعتبر في الذاتية الوجود، ونعتبر نحن التسمية والمعنى لأن الوجود إنما يتوقف على العلة الموجبة للوجود دون غيرها.

[تص 12] أبو البركات البغدادي، الكتاب المعتبر في الحكمة، جزء 1، ص. 32-33

[nominal essentiality vs. objective substance]

وأما المقول في جواب "ما هو" فهو مختلف بحسب سؤال السائل وقصده في طلبه، فإنه قد يسئل عن المسمى من حيث هو مسمى فيكون جوابه بجميع ما عنى وقصد بحسب ذلك الاسم كما يقال في جواب السائل عما هو الإنسان بأنه حيوان ناطق وعما هو الكاتب بأنه ذو قوة يصدر عنها فعل الكتابة، وقد يسئل عن المسمى لا من حيث هو مسمى لكن من حيث هو أحد الأشياء الموجودة فيكون جوابه بالأصل والجوهر من ذلك المسمى الذي هو موجود دون ما فيه من أحوال ولواحق، كما لو سأل "ما هو" عن الكاتب الذي إنما هو شيء موجود بأنه إنسان من حيث هو شيء موجود لا من حيث هو كاتب فقيل في جوابه إنسان.

[تص 13] أبو البركات البغدادي، الكتاب المعتبر في الحكمة، جزء 1، ص. 24-27

[an Avicennan proposal about specific differences]

ثم قال في موضع آخر أن الفصل ليس ذاتياً لطبيعة الجنس المطلقة، فإن الحيوان قد يخلو عن النطق ولا ذاتيته باعتبار كونه ذاتياً للمركب منه ومن الجنس فإن كل عرضي هذا شأنه، لأنه ذاتي للمؤلف منه مع أي شيء اتفق فكانت تكون إذا الخواص العرضية فصولاً فإن الضاحك ذاتي للحيوان الضاحك من جهة ما هو ضاحك والبياض ذاتي للجسم الأبيض من جهة ما هو أبيض، بل الفصل ذاتي لطبيعة الجنس المخصوصة بهذا النوع وتلك الطبيعة إنما تصير هي ما هي بالفعل لوجود الفصل، فإن الحيوان المطلق لا ذات له ثابتة بل إنما يصير له ثبات ذات وقوام بالفصول، واللون الموجود في السواد إنما يكون هو ما هو بفصل السواد، فهكذا ينبغي أن تفهم ذاتية الفصل.

[response]

هذا نص كلامه. وفيه عجب أكثر من الأول، فقوله طبيعة الجنس المطلقة وطبيعة الجنس المخصوصة حتى يمنع ذاتية الفصل للمطلقة ويوجبها للمخصوصة كيف يتصور أو كيف يقوله وهو القائل ان اعتبار طبيعة الشيء من حيث هي تلك الطبيعة غير اعتبار

خصوصها وعمومها، وطبيعة الجنس كالحيوان مثلا إنما تصير مخصوصة بذلك الفصل المنسوب بالذاتية إليها، فليس الحيوان من حيث هو حيوان عاما ولا خاصا، وإنما هو خاص لأنه حيوان ناطق مثلا لا حيوان مجرد، فيعود الناطق ذاتيا للحيوان الناطق كما كان البياض ذاتيا للجسم الأبيض وفيه ما هرب منه أو يكون ذاتيا للحيوان من حيث هو حيوان وتلك طبيعة الجنس المطلقة وفيه ما هرب منه أيضا، وأما قوله ان الحيوان المطلق لا ذات له ثابتة بل إنما يصير له ثبات ذات وقوام بالفصول وكذلك ما قاله في اللون والسواد أيضا فلا يفهم منه أن الناطق ذاتي للحيوان ولا السواد للون على ما ذهب إليه وقرره من مفهوم الذاتي، فليس الحيوان لا يتصور حيوانا حتى يتصور ناطقا بل الحيوان الناطق كذلك، ولا رفع الناطق يوجب رفع الحيوان ولا مغالطة بالحيوان المخصوص فإنه إنما يصير مخصوصا بالفصل كالناطق مثلا.

[irrelevance of invoking existence]

وإن عنى بذلك أنه ذاتي للحيوان الموجود فليس بسديد أيضا، فإن حيوانا موجودا قد لا يكون ناطقا وإنما الحيوان الناطق لا يكون موجودا إلا ناطقا، فيعود الناطق ذاتيا للحيوان الناطق الموجود وهذا على ما يسمع.

وأما قوله ان الحيوان المطلق لا ذات له ثابتة بل ثبات ذاته وقوامه بالفصول فهو ولو كان صحيحا مما لا ينتفع به فإنه لم يعن بالذاتي ما لا بد منه في وجود الشيء أو في ثبات ذاته وقوام وجوده، وإنما عنى به ما لا بد منه في تصور الشيء وقوام ماهيته في الذهن، وذلك هو قوله أنه متى رفع في الذهن يرتفع الموصوف به ولم يمكنك أن تتصوره مسلوبا عنه، وهذا مستحيل في الناطق للحيوان إلا أن يعنى بالذاتي هاهنا ما أشار إليه من تقرير الوجود وتنشيط الذات، فيكون معناه غير ما قرر أولا ويصير الذاتي اسما مشتركا، وهو لم يقل هذا [...].

["different senses of "essential" and "accidental"]

[26.19] فإذا أضيف لفظ الذاتي إلى صفة لتميزها عن صفة أخرى فإنما يميزها بقرب نسبتها إلى ذات الشيء دون الأخرى، وليس ذلك من حيث مفهوم اللفظ مما يتخصص ببعض هذه الأوصاف دون بعض، وإن كان ببعضها أخرى كما هو بمعقول ذات الشيء أحق منه بجزء معقول ذاته، وكذلك العرضي يقال بمفهومات عدة تقابل مفهومات الذاتي، فيقال لكل ما ليس بذاتي بوجه ما من حيث هو غير ذاتي بذلك الوجه أنه عرضي، فلذلك تكون صفة ما لشيء ذاتية بوجه ما وبحسب مفهوم وعرضية بوجه آخر.

[the essential as that which "establishes being" by accounting for difference]

وعلى ذلك يقال في الصفة المقررة لأنية ذاتية لأنها أقرب نسبة إلى الذات من الأعراض اللاحقة في الوجود، وتلك لعلها التي عنيت بذاتية الفصل لما اتصف به من طبيعة الجنس كالناطق للحيوان الذي اتصف به لا لطبيعة الحيوان المطلق كما قيل، وهذا المفهوم أبعد في لفظ الذاتي من غيره وكأنه بلفظ المقوم أولي. [...]

[27.7] ومعنى هذا التقرير والتقويم هو أن معقول الجنس لا يتحقق موجودا لخالص طبيعته المعقولة كالجسم مثلا الذي لا يصح وجوده بمجرد جسميته، وإنما يصح وجوده بقدر محدود وبشكل محدود وبحيز محدود لا يجب له أحدها بجسمية، وما لم يجب له لا يصح وجوده، وإنما توجبها له صفة زائدة على الجسمية، فتلك الصفة هي التي صححت للجسمية وجودا وقررت لها أنية، فتلك من حيث ميزت جسما اتصف بها عن غيره فصل وإن شاركها في ذلك غيرها مما يلحقها ويتبعها كالشكل المخصوص والحيز المخصوص، ويتميز عنها بأنها أول مخصص عن العموم ومقرر للوجود، فهي أصل في ذلك وما عداها تابع، وهي التي نسميها في العلوم صورة للهيولي. [...]

[27.17] فهذه الأوصاف هي الفصول المنوعة للأجناس وبها تتم حقائق الأنواع، ونسبتها إلى الأنواع في المعقول نسبة جزء كل معنى إلى تمام ماهيته، فلا يخالف في ذلك نسبة البياض إلى الأبيض بل هما جميعا ذاتيان بمعنى أن كل واحد منهما جزء حقيقة الشيء من حيث هو ذلك الشيء، وأما نسبتها إلى الأجناس فمخالفة لنسبة تلك إلى الموضوعات في الوجود، فإن البياض لا يقوم موضوعه أي لا يقرر لموضوعه أنية كما قررت هذه.

[تص 14] فخر الدين الرازي، منطق الملخص، ص. 42

[are parts of essences "attributes"??]

جزء الماهية لا يكون صفة لها؛ لأن الصفة حالة في الموصوف والحال متأخر عن المحلّ، فالصفة متأخرة. ولا شيء من الجزء بمتأخر، فلا شيء من الصفة بجزء وبالعكس. ولأنه لو اتصفت الماهية المركبة بشيء من أجزاء نفسها لكان ذلك الجزء جزءاً من الموصوف بنفسه، فالموصوف متقدم وجزؤه متقدم عليه، فيتقدم الشيء على نفسه بمرتين.

ولقائل أن يقدح في المقدمة القائلة بأنّ الحال متأخر عن المحلّ فيقول: لم لا يجوز أن يكون ماهية كل واحد من تلك البسائط تقتضي أن تكون حالة في تلك الماهية المركبة عنها بشرط تكوّنها عنها؟ وعلى هذا التقدير يكون ذواتها سابقة على ذات الماهية المركبة، وحلولها فيها متأخر عن تكوّنها تلك الماهية المركبة.

[تص 15] فخر الدين الرازي، منطق الملخص، ص. 43

[knowledge of the essential does not imply knowledge of all its parts]

والشيخ لما ذكر أنّ تصور الذات لا بد وأن يكون مسبوفاً بتصور أجزائها قال "إنّ تلك الأجزاء قد لا تكون معلومة على التفصيل ولكنّها متى أخطرت بالبال تمثلت مفصّلة".

وفيه نظر؛ لأنّ كل واحد من بسائط الماهية المركبة إن كان معلوماً فلا بد وأن يتميّز عن غيره في الذهن، لأنّنا متى عقلنا ماهيتين مختلفتين فمن الممتنع أن لا يعقل امتياز إحداهما عن الأخرى حال علمنا بهما؛ وإن لم تكن معلومة مع أنّنا نعلم الذات، فذلك يقدر في أنّ تصور الذات متوقف على تصور أجزائها، مع أنّ ذلك معلوم بالضرورة.

[تص 16] فخر الدين الرازي، منطق الملخص، ص. 44

progressively restrictive notions of the essential: the correct view is that the essential is the part]
[of a quiddity

واختلفوا في تفسير الذاتي:

[الأول] فمنهم من فسره بأنّه الذي يمتنع خلو الذات عنه ويندرج فيه جميع لوازم الوجود والماهية.

[الثاني] ومنهم من فسره بأخص منه وهو الذي يمتنع خلو الشيء في ماهيته عنه.

[الثالث] ومنهم من فسره بأخص منه وهو الذي يمتنع رفعه عن الماهية.

[الرابع] ومنهم من جعله أخص منه وهو الذي يكون بيّن الثبوت لا محالة. وقد ذكر أنّ بيّن الثبوت للشيء هو ما يكون بحيث يمتنع شعور الذهن بالشيء إلا مع شعوره بذلك الوصف. وإمّا كان هذا أخص من الثالث لأنّه من الجائز أن يكون الوصف بحيث تمكن الغفلة عنه مع الشعور بالموصوف، إلا أنّه متى حصل الشعور بثبوت الموصوف فإنّه لا يتمكن الذهن من إزالته عنه.

[الخامس] ومنهم من جعله أخص وهو الذي يكون جزء الماهية، وهم المحققون.

[تص 17] فخر الدين الرازي، منطق الملخص، ص. 46

[negative predicates can belong to essences only at the conceptual level]

الماهيات المترتبة إن كانت محققة استحال أن يكون شيء من أجزائها عديمياً. لأنّ المعدوم لا يكون جزءاً للموجود. وإن كانت اعتبارية كالأعمى والمظلم والجاهل جاز. وهذه العدميات ليست أموراً يشار إليها في أنفسها وإلا كانت ثابتة متميزة عما عداها.

[تص 18] فخر الدين الرازي، منطق الملخص، ص. 47-49

[the ambiguity of *dhātī*]

لفظ الذاتي قد يقال على معان متعلقة بالحمل، وعلى ما لا يكون كذلك. فالأوّل يقال بالاشتراك على ثمانية معان:

أ [الأول]: يقال محمول بالذات إذا كان الموضوع مستحقاً لموضوعيته كقولنا "الإنسان أبيض". وبإزائه المحمول بالعرض كقولنا "الأبيض إنسان".

ب [الثاني]: وعلى الوصف الحاصل للشيء حقيقة، سواء كان عن طبيعه أو يقاسر أوجده فيه، كقولنا "الحجر متحرك بالذات" وإن كان ذلك بالقسر. وبإزائه المحمول بالعرض، كقولنا للساكن في السفينة "أنّه متحرك".

ج [الثالث]: وعلى حمل الأعم على الأخص، كالحويان على الإنسان. وعكسه الحمل بالعرض، وهو قريب من الأوّل.

د [الرابع]: وعلى ما لا يكون بينه وبين موضوعه واسطة، كقولنا "سطح أبيض". وبالعرض على ما يكون هناك واسطة كقولنا "جسم أبيض".

هـ [الخامس]: وعلى ما إذا كان وروده على الموضوع ليس غريباً خارجياً، بل شيئاً يقتضيه طبعه كما يقال "الحجر متحرك إلى أسفل". وبإزائه المحمول بالعرض "كالحجر متحرك إلى فوق".

و [السادس]: وعلى ما ليس من شأنه أن يفارق الشيء في حال. وبإزائه المحمول بالعرض ويشبه أن يكون "كون الحجر منحدرًا" من المحمولات بالعرض على هذا التفسير.

ز [السابع]: وعلى ما يكون مقوماً للموضوع، وقد مرّ.

ح [الثامن]: وعلى الوصف الذي يلحق الماهية لا لأمر أعم كقولنا "الحيوان متحرك"، أو أخص كقولنا "الحيوان ضحاك"، وهو المسمّى في كتاب البرهان عرضاً ذاتياً وهو إما أن يكون لاحقاً له لذاته أو لغيره، وعلى التقديرين فإما أن يكون ذلك اللاحق أعم، أو مساوياً، أو أخص. فهذه أقسام ستة:

فأ [1-8]: الذي يلحقه لذاته ويكون أعم، كالفردية للثلاثة.

ب [2-8]: الذي يلحقه لذاته ويكون مساوياً، كقولنا "الممكن محتاج".

ج [3-8]: الذي يلحقه لذاته ويكون أخص، وذلك إذا اقتضى الشيء الاتصاف بأحد الأمرين لا بعينه فكل واحد منهما أخص، كالموجود مع الواحد والكثير.

د [4-8]: اللاحق الذي يلحقه لوصف مساوٍ له وهو أعم.

هـ [5-8]: اللاحق الذي يلحقه لوصف مساوٍ له وهو مساوٍ، كالضحك المحمول على الإنسان بواسطة المتعجب.

و [6-8]: اللاحق الذي يلحقه لوصف مساوٍ له وهو أخص، كفعل الضحك بواسطة قوة التعجب المساوية لقوة النطق.

وأما اللذان لا يتعلقان بالحمل:

أ [1] يقال للشيء القائم بذاته "أنه موجود بذاته"، والقائم بغيره "أنه ليس بذاته".

ب [2] يقال بذاته للشيء الذي هو سبب موجب له، كالذبح للموت، وأما إذا عرض برق فعثر على كنز لا يقال له بذاته بل بالاتفاق.

[تص 19] [فخر الدين الرازي، منطق الملخص، ص. 50

[problem of incidental concomitance]

في حد اللازم الخارجي قال الشيخ "إنه الذي يصحب الماهية ولا يكون جزءاً منها". وهو منقوض بالمفارقة إلا أن يفهم من الصحبة دوامها، وحينئذٍ ينتقض بالأشياء التي تدوم كل واحد منها مع الآخر على سبيل الاتفاق، كقولك "كلما كان الإنسان ناطقاً فالحمار ناهق"، إلا أن يحمل ذلك على الصحبة الدائمة الواجبة.

[تص 20] [فخر الدين الرازي، منطق الملخص، ص. 51

[what is the status of concomitance itself?]

وأما أن لازماً، فهو معلوم بالضرورة. ولكن لقائل أن يقول: لو لزم شيء شيئاً فذلك اللزوم إما أن يكون عدمياً وهو محال، لأنه لا فرق بين لزوم عدمي وبين عدم اللزوم، وإلا حصل التمييز في العدميات والتميز من خواص الوجود فيكون العدم وجوداً. هذا خلف. أو وجودياً والمرجع به إما إلى ذات الملزوم أو اللازم وهو محال. لأننا نعقلهما مع الذهول عن ذلك اللزوم. ولأن اللزوم نسبة بين الأمرين فهي متأخرة عنهما، فهي مغايرة لهما. أو إلى زائد وهو محال؛ لأنه إن كان لازماً كان لزومه زائداً عليه ولزم التسلسل، وإن لم يكن لازماً فبتقدير زواله لا يبقى اللزوم فلا يكون اللازم لازماً. هذا خلف. ولأنه لو تحقق اللزوم لكان عدم الملزوم لازماً لعدم اللازم؛ فيكون اللزوم حاصلًا بين العدميين وما كان وصفاً للعدم، يستحيل أن يكون ثبوتياً.

والجواب: أنه تشكيك في الضروريات، فلا يستحق الجواب.

[تص 21] [فخر الدين الرازي، منطق الملخص، ص. 52-54

[conceptual inseparability of concomitants]

في أنّ كل من تصور الماهية فإنّه لا بد وأن يعقل لازمها القريب. قيل: لأنّ الماهية علة للعلم والعلم بالعلم علة للعلم بالمعلول، والكلام المستقصي فيه في الحكمة.

والأقوى أن يقال: لو لم يلزم من العلم بالماهية، العلم بلازمها القريب، لاستحال تعرّف القضية المجهولة من مقدمتين معلومتين. وفساد التالي يدلّ على فساد المقدم.

بيان الشرطية أنّ محمول النتيجة لا بد وأن يكون خارجاً عن ماهية موضوعها، وإلا لم يكن مجهول الثبوت له. وإنّما يكون كذلك لو كان خارجاً عن ماهية الواسطة، أو كانت الواسطة خارجة عن ماهية الموضوع، وإلا كان محمول النتيجة جزءاً لجزء موضوعها فيكون جزءاً ويعود المحال.

وإذا كان كذلك فلو لم يجب في الوصف الخارجي القريب أن يكون بين الثبوت للشيء، لافتقر كل واحدة من المقدمتين المذكورتين أو إحداها إلى مبيّن آخر. وذلك إمّا القياس ويكون الكلام فيه كالكلام في الأوّل ولزم التسلسل؛ أو الحس وهو محال، لأنّه لا يعطي المقدمة الكلية على ما ستعرف. فثبت أنّه لو لم يكن اللازم القريب للماهية بين الثبوت لها، لاستحال تعرّف القضية المجهولة.

لا يقال: لازم اللازم، لازم قريب لذلك اللازم، فلو كان اللازم بين الثبوت للشيء ويلزم من العلم به العلم بلازم اللازم فيلزم أن يكون جميع اللوازم بيّنة الثبوت.

لأنّا نقول: إنّنا لا ندعي أنّ كل لازم قريب فهو بين الثبوت للملزم إلا بشرط حصول تصوّره في الذهن، ولما لم يجب ذلك لم يجب كون اللوازم بأسرها بيّنة.

[تص 22] فخر الدين الرازي، منطق الملخص، ص. 57

[real concomitants must be finite]

اللوازم منها حقيقية، كالعرض للجوهر؛ ومنها اعتبارية، ككون الواحد نصفاً للاثنتين وثلثاً للثلاثة وهلمّ جراً. والأوّل موجود في الخارج ومُتناهٍ في العدد. والثاني لا وجود له في الخارج وإلا لزم حصول صفات غير متناهية في الشيء مع أنّ لكل واحد منها أيضاً صفات آخر غير متناهية.

[تص 23] فخر الدين الرازي، منطق الملخص، ص. 58-59

[against infinite chains of specific differences]

فالجنس كمال الجزء المشترك والفصل كمال الجزء المميز. وبه سقط شك من قدح في الفصل بأن قال: لو كان الشيء إنّما يحتاج في امتيازته عن غيره إلى الفصل، لاحتاج الفصل في تميزه عن غيره إلى فصل آخر لا إلى نهاية.

لأنّا نقول: إنّما يحتاج في امتيازته عن غيره إلى الفصل لو شارك ذلك الغير في شيء من الذاتيات. والفصل لعلّه لا يشارك غيره في شيء من الذاتيات. نعم إنّّه مشارك للنوع، لكنّ امتيازته عنه بقيد سلبي وهو عدم دخول الجنس في ماهيته، والامتياز بالقيود السلبي لا يوجب الكثرة.

[تص 24] فخر الدين الرازي، منطق الملخص، ص. 63

[the genus as such is not a constituent]

في أنّ الجنس من حيث هو جنس، ليس مقوماً لماهية النوع، لأنّ كونه جنساً عارض إضافي يعرض له بالنسبة إلى أنواعه، فهو متأخر عن تلك الأنواع لا محالة والمتأخر لا يكون جزءاً؛ ولأنّه لو كان مقوماً للنوع من حيث هو جنس، لوجب في كل نوع، بل في كل شخص أن يكون جنساً، بل المقوم للنوع هو الماهية التي عرضت لها الجنسية.

[نص 25] فخر الدين الرازي، منطق الملخص، ص. 80-81

[the portions of genus might not depend on specific differences]

الفصل ممتنع الزوال مع بقاء النوع. لأنّ المركب لا يبقى مع انتفاء جزئه. وأما أنّه هل يمكن زواله مع بقاء الحصّة، فعند الشيخ ذلك محال لاستحالة بقاء المعلول مع عدم علته. وعندنا هذا الأصل باطل، فلا جرم كان ذلك جائزاً.

[نص 26] فخر الدين الرازي، منطق الملخص، ص. 228

[whether the specific difference is a cause for genus]

مذهب الشيخ أن الفصل يجب أن يكون علة لوجود خصّة النوع من الجنس. و عندي أنه غير واجب. لأنّ الجسم الحيواني و النباتي يبقى بعد عدم الصفات التي لأجلها صار ذلك الجسم حيواناً و نباتاً. و لو كانت تلك الأمور عللاً لوجود ذلك الجسم، لما كان الأمر كذلك لإستحالة بقاء المعلول مع عدم علته. و أيضاً فلأنها حالة في الجسم. فلا تكون عللاً له لإستحالة الدور. لا يقال لم لا يجوز أن يقال ذات الحال علة لوجود المحل و لصيرورة نفسه حالة في ذلك المحل بشرط وجود ذلك المحل له. فيكون له معلولان. و أحدهما شرط للأخر. لأننا نقول لم تظهر بالدلالة القاطعة إستحالة هذا الإحتمال. فالإعتماد على الأول.

[نص 27] فخر الدين الرازي، شرح الإشارات والتنبيهات، (تحقيق علي رضا نجف زاده) جزء 1، ص. 46

[proof that there must be simple essences]

[إثبات وجود الماهيات البسيطة]

أقول: من الماهيات ما هي بسيطة ومنها ما هي مركبة، ولا بدّ من الاعتراف بحقائق بسيطة إذ لو كانت كلّ حقيقة مركبة لزم التسلسل، وأن تكون كلّ حقيقة مركبة من أجزاء غير متناهية، ويكون في كلّ جزء منه أيضاً أجزاء غير متناهية، فيكون في الشيء الواحد كثرة غير متناهية لا مرة واحدة، بل مراراً غير متناهية، وذلك باطل، ومع بطلانه يوجب الاعتراف بالبسيط فإنّ كلّ كثرة فلا بدّ فيها من الواحد، فإن لم يوجد الواحد لم توجد الكثرة. فظاهر أنّ من الحقائق ما يكون بسيطة بعيدة عن التركيب وكلّ ما كان كذلك فإنّه لا يكون له شيء من المقومات والذاتيات.

[نص 28] فخر الدين الرازي، شرح الإشارات والتنبيهات، (تحقيق علي رضا نجف زاده) جزء 1، ص. 60-61

[knowledge via constituents vs knowledge via concomitants]

فظاهر بيّن من هذا أنّ العلم بتمام حقيقة الشيء لا يحصل إلّا عند العلم بذاتياته أجمع على التفصيل، بل من الجائز أن يعلم الشيء بلازم من لوازمه وإن لم تكن ذاتياته معلومة، مثل ما إذا علمنا من النفس أنّها جوهر محرّك للبدن، فإنّ كونها محرّكاً للبدن أمر لازم لماهيّتها خارج عنها، لا جرم لا يلزم من ذلك العلم بتلك المقومات فأما العلم بحقيقة الشيء وماهيّته فإنّه ممتنع الحصول إلّا عند حصول العلم بتلك المقومات على التفصيل. فهذا ما عندي في هذا الموضوع وربما يكون عند غيري ما هو أحسن منه.

[نص 29] فخر الدين الرازي، شرح الإشارات والتنبيهات، (تحقيق علي رضا نجف زاده) جزء 1، ص. 63

[individuals have something individualizing as part of their essences]

لكن ماهية ذلك الجزئي لا تتكوّن من الإنسانية التي هي مجرد ما به الاشتراك، بل إنّما تتكوّن منها ومما به الامتياز عمّا شاركه في الإنسانية. وإذا كان كذلك لم تكن الإنسانية تمام ماهية ذلك الجزء، بل جزءاً من تلك الماهية. فالحاصل أنّ الذي تكون الإنسانية تمام ماهيته استحالة كون الإنسانية ذاتية له لاستحالة كون الشيء منسوباً إلى نفسه. والذي لا تكون الإنسانية تمام ماهيته، لا تكون الإنسانية بالنسبة إليه دالة على الماهية، فإنّ الشيء الواحد بالنسبة إلى الشيء الواحد يستحيل أن يكون ذاتياً ومع ذلك يكون دالاً على ماهيته.

[تص 30] فخر الدين الرازي، شرح الإشارات والتنبيهات، (تحقيق علي رضا نجف زاده) جزء 1، ص. 65

[concomitance vs. incidental togetherness]

الشيء قد يكون واجب الثبوت مع الشيء اتفاقاً ولا يكون لازماً له، فإن كون الإنسان ناطقاً لا ينفك عن كون الحمار ناهقاً، مع ذلك فإنه لا يجعل أحدهما لازماً للآخر. فعلى هذا إما أن يحكم بأن أمثال ذلك من قبيل اللوازم، أو يحمل كلام الشيخ على أخص مما يفهم من ظاهره، وهو أن اللازم هو الذي لا ينفك عنه الشيء لأمر عايد إليه ولا يكون جزءاً منه. وإنما قلنا: لأمر عايد إليه، لأن اللوازم منها ما هي من لوازم الماهية، ومنها ما يكون من لوازم الوجود، وكلاهما قد يكون بوسط وقد يكون بغير وسط. فلو قلنا: اللازم ما لا ينفك عنه الماهية لنفسها، يلزم أن يخرج عنه لوازم الوجود واللوازم ذوات الأوساط.

[تص 31] فخر الدين الرازي، شرح الإشارات والتنبيهات، (تحقيق علي رضا نجف زاده) جزء 1، ص. 66-68

[problem of infinite essential properties]

ولما كان مراد الشيخ أن يبين أن من الصفات اللازمة ما لا تكون ذاتية لا جرم أورد المثال من الصفات الاعتبارية التي هي غير متناهية حتى يمكنه بيان أنها ليست من قبيل المقومات بما يذكره من أنها لو كانت من قبيل المقومات لزم أن يكون للشيء مقومات غير متناهية. فهذا هو الفائدة في إيراد هذا المثال.

وهي هنا إشكال، وهو أن هذه الصفات الاعتبارية لا وجود لها في الخارج وإلا لزم أن يجتمع في الذات الواحدة صفات موجودة غير متناهية، وذلك محال. بل هذه صفات ذهنية لا وجود لها إلا في الأذهان، وإذا لم يكن لها وجود خارجي امتنع أن يكون لزومها للماهية في الخارج، فإن لزوم الشيء للشيء في الخارج فرع على ثبوته في الخارج. بل هذه الصفات لازمة للماهية في الذهن، وهي في الذهن متناهية لأن الذهن لا يمكنه استحضر تلك النسب الغير المتناهية على التفصيل دفعة واحدة. فظاهر أن ما يوجد من تلك النسب متناهية، فلا يلزم من تقوم الماهية بأمثال هذه الصفات تقومها بأمور غير متناهية.

وينقدح في حله أن نقول: كل ما كان مقوماً للماهية وجب حصوله لها في الذهن وفي الخارج، ولما عرفنا انفكاك الماهية عن هذه الصفات في الخارج عرفنا أنها غير مقومة لها أصلاً، لكنها لازمة لها في الذهن، فقد وجدنا لازماً للماهية لا يكون من قبيل المقومات. ولكننا إذا ذكرنا هذه الحجة يكون ذلك إعراضاً عما تمسك الشيخ به في بيان أن هذه ليست من قبيل المقومات.

فإن قيل: ما البرهان على أن الماهية الواحدة لا تتقوم بما لا نهاية له؟ فنقول: لأن الذهن لا يقوي على استحضر أمور غير متناهية على التفصيل، فلو تركبت الماهية من أمور غير متناهية امتنع العلم بها، لأن العلم بها لا يحصل إلا عند استحضر أمور غير متناهية وذلك محال. وهو إقناعي محض.

برهان آخر وهو أن تلك الأجزاء إما أن يتقيد بعضها ببعض تقيداً طبيعياً أو لا يتقيد. فأما القسم الأول فهو أن يكون أحد جزئيه عاماً والآخر خاصاً فيتقيد العام بالخاص، مثل تقيد الحيوان بالناطق. فلو كان للشيء الواحد أجزاء لا نهاية لها وجب أن يكون هناك علل ومعلولات غير متناهية، وذلك محال. فأما القسم الثاني وهو أن لا يتقيد شيء منها بالآخر، بل يكون كل جزء في وجوده وحقيقته مستغنياً عن الآخر، فحينئذ لا يكون لذلك المجموع وحدة حقيقتية طبيعية بل بالعرض، وليس كلامنا فيه بل في الأول.

[تص 32] فخر الدين الرازي، شرح الإشارات والتنبيهات، (تحقيق علي رضا نجف زاده) جزء 1، ص. 68

[does knowledge of an essence involve knowing its casual connections?]

ماهية العلة غير مقولة بالقياس إلى المعلول، وعلية العلة مقولة بالقياس إلى المعلول، فإن ماهية العلة مغايرة لعليتها، فإن لا يلزم من العلم بماهية العلة العلم بذلك المعلول [...].

[69.2] فنقول: هذه الشكوك وإن حللناها في كتابنا الكبير لكننا نقول: هي هنا العلم بماهية العلة لا يقتضي العلم بالمعلول إلا بشرط آخر وهو حصول تصور المعلول. بيانه وهو أن ماهية العلة وحدها لا يكفي في حصول العلية، لأن العلية أمر إضافي والأمور الإضافية لا يكفي في حصولها الشيء الواحد، بل لا بد من حصول كلا المضافين. وإذا لم تكن ذات العلة مستقلة باقتضاء حصول صفة العلية لا جرم لم يكن العلم بذات العلة كافياً في حصول العلم بالعلية. وإذا كان كذلك لم يكن العلم بذات العلة موجباً لحصول العلم بالمعلول. فأما ذات العلة وذات المعلول فإنهما لذاتيهما يقتضيان الوصف الإضافي وهو العلية والمعلولية، لا جرم عند حصول تصوريهما يجب حصول التصديق بانتساب أحدهما إلى الآخر.

[تص 33] فخر الدين الرازي، شرح الإشارات والتنبيهات، (تحقيق علي رضا نجف زاده) جزء 1، ص. 79

[essential accidents]

واعلم أنّ المتقدمين كانوا يقولون: العرض الذاتي ما يؤخذ في حدّه الموضوع أو ما يقوم الموضوع مثل الفطوسة للأنف؛ والشّخّ أورد هذا الكلام بهذه العبارة في الشفاء وتبعه على ذلك المقلّدة من المتأخّرين، لكنّه في الحكمة المشرقيّة بين أنّ ذلك باطل لأنّ الموضوع متميّز في الماهيّة والوجود عن ماهيّة العرض ووجوده فكيف يؤخذ في حدّه. وأيضاً فلأنّ الأعراض غير متعلّقة في ماهياتها بموضوعاتها، بل تعلّقها بالموضوعات لعرضيّتها، والعرضيّة ليست من المقومات بل من اللّوازم. فظهر أنّه لا يجوز أن يقال: الموضوع يؤخذ في حدّ العرض؛ ولأجل هذه الدقّيقة عدل عن تلك العبارة في هذا الكتاب إلى قوله: هو الذي يلحق الموضوع من جوهره.

[تص 34] فخر الدين الرازي، شرح الإشارات والتنبيهات، (تحقيق علي رضا نجف زاده) جزء 1، ص. 100-99

[relation between the genus and the specific difference]

الفصل يفيد قوام الجنس، ولكنّه ليس مقوماً لماهية الجنس، وإلا لما كان ينفك عنه، فلم يكن مقسماً له، بل هو مقوم لوجوده لا مطلقاً بل للقدّر الذي هو حصّة النّوع، فالناطق علّة للحيوان الذي هو حصّة الإنسان وسبب لوجود ذلك القدر.

وهي هنا إشكال صعب، وهو أنّ الفصل يفيد القوام لتلك الحصّة بعد امتيازها عن غيرها، أو قبل الامتياز. فإن كان بعد الامتياز، وذلك الامتياز لا بدّ له من سبب مميّز، فيكون ذلك المميّز سابقاً على الفصل، فلا يكون الفصل هو المميّز، هذا خلف. ولأنّ الكلام في ذلك المميّز كالكلام في الأوّل فيتسلسل. وأمّا إن كان التقويم قبل الامتياز، فالناطق مثلاً يكون مقوماً للحيوان في وجوده المطلق، فوجب أن لا يحصل للحيوان وجود أصلاً إلا مع الناطق، وذلك يخرج عن أن يكون جنساً. [...]

[100.8] وأمّا الحلّ فهو أنّ اقتران الفصل بالجنس قبل امتياز حصص الأنواع بعضها عن البعض. لكن لذلك الاقتران حكمان: أحدهما التميّز، والثاني التقويم، وهما معاً. وإذا كان التقويم مقارناً للتمييز اندفع الإشكال.

[تص 35] فخر الدين الرازي، عيون الحكمة، جزء 1، ص. 63؛ 61

[do we know the parts of an essence before knowing the whole essence?]

السؤال الثاني: إنكم ذكرتم أن العلم بالماهية موقوف على العلم بأجزاء الماهية. وهذا باطل من وجوه:

أحدها: أن الجسم عند المتكلمين مؤلف من الأجزاء التي لا تتجزأ. وعند الفلاسفة مؤلف من الهولي والصورة، ثم إن جمهور الخلق يعرفون كون الجسم حجماً ممتداً في الجهات، مع أنه لا يخطر ببالهم كونه مؤلفاً من الأجزاء التي لا تتجزأ، ولا كونه مؤلفاً من الهولي والصورة، فإن التزم ملتزم بأن الجسم في نفسه حقيقة واحدة، وأنها غير مركبة من الهولي والصورة، فلا شك أن بدن الإنسان مركب من الأعضاء البسيطة. ثم أن الواحد منا قد يعلم بدن نفسه، وإن كان لا يعرف الأعضاء البسيطة التي منها تألف ذلك البدن. وقد يعرف "الكرباس" الواحد مع أنه لا يعرف الخيوط التي منها تألف ذلك "الكرباس" وقد يعرف الجدار المعين مع أنه لا يعرف اللبنة التي منها تركب ذلك الجدار. وكل ذلك نقض على قولكم: العلم بالمركب مشروط بالعلم بكل واحد من مفرداته.

وثانيها: أن الفلاسفة يقولون: ماهية الإنسان هي أنه جوهر ذو أبعاد ثلاثة: معتد، نام، مولد، حساس، متحرك بالإرادة، ناطق. بل إن كل إنسان يعلم كونه "إنسان" علماً ضرورياً، مع أنه لا يكون عالماً بكونه مركباً من هذه التفاصيل. وذلك يدل على أن العلم بالماهية لا يكون مشروطاً بالعلم بأجزائها. [...]

[63.2] [الجواب:] أجزاء البدن داخلة في تقويم البدن من حيث أنها أجسام، لا من حيث كون كل واحد منها منفصلاً عن الآخر بالفعل، فلا جرم العالم بالبدن عالم بذلك القدر من الجسميّة. فأما كون كل واحد من تلك الأجزاء مغايراً لصاحبه مغايرة بالفعل، فهذا الاعتبار غير داخل في تقويم مجموع البدن، فلا جرم لم يلزم من العلم بالبدن العلم بتلك الأجزاء من حيث أنها أجزاء. وبهذا الحرف يظهر الجواب عن قوله: يلزم أن يكون العالم بالكرباس عالماً بعدد الخيوط، وأن يكون العالم بالجدار عالماً بعدد اللبنة. وأمّا قوله: الإنسان عبارة عن جوهر ذي أبعاد ثلاثة: معتد، نام، مولد. فنقول: المشار إليه بقوله "أنا" إن كان هو النفس الناطقة لم تكن هذه الأمور أجزاء لماهية ذلك الجوهر، بل قوي له وصفات له، وإن كان المشار إليه هو الجسم المخصوص فكذلك.

والحاصل: أنا نمنع كون هذه الصفات أجزاء من ماهية هذا الإنسان.

[نص 36] شهاب الدين السهروردي، المشارع والمطارحات، المنطق، ص. 49-50

[critique of a definition of the essential: universals vs. natures]

قول القائل: إنَّ كلَّ كَلْبِي إذا نسب إلى جزئياته فهو إما "ذاتي" وإما "عرضي" كلام صحيح، ولكن لم يشتمل جميع الذاتيات والعرضيات بالنسبة إلى موضوعاتها. فإنَّ "الناطق" ذاتي الإنسان وليس الإنسان جزئياً له، و"الصّاحك" عرضي للإنسان، وليس الإنسان جزئياً له، وأيضاً فيه تجوُّز وإن كان هذا التجوُّز محتماً، فإنَّ الكَلْبِي ليس بجزء للجزئي، إذ هو أعم منه والذاتي هو الداخل في حقيقة الشيء، إلا أن تؤخذ الطبيعة التي توصف بالكَلْبِيّة لا على أنّها كَلْبِيّة. ونحن إذا قلنا: الجزء العام، لا نعني به أنّه الجزء نفسه أعم ممّا هو جزء له بل نعني به الجزء الذي لطبيعته صلوح أن يكون أعم.

وقول القائل: كلَّ كَلْبِي يصح أن يحمل، وكلّ محمول إما ذاتي أو عرضي، حاصر لجميع الذاتيات والعرضيات إلا أنّ فيه توسع ما، فإنَّ الذاتي جزء للحقيقة. وقد تبين أنّ الجزء لا يحمل، فينبغي أن يفهم منه أنّ كلّ ما طبيعته صالحة للحمل باعتبار ما إذا نسب إلى أمر، إما كذا وإما كذا.

[نص 37] شهاب الدين السهروردي، المشارع والمطارحات، المنطق، ص. 50

[what is constitutive of the existence of a thing is not "essential" to it]

ومن قال: إنّ الذّاتي هو المقوّم، ما أعطى حقّه، فإنَّ من المقوّم ما يكون مقوّمًا للوجود، مثل "المحلّ للسواد".

[نص 38] شهاب الدين السهروردي، المشارع والمطارحات، المنطق، ص. 51

["not just anything needed for understanding is "essential"]

وتعريف الذّاتي بأنّه لا يعقل الشّيء إلاّ به قريب، فإنَّ اللازم لا يعقل به الشّيء إلاّ أنّ مثل هذا يتحرز فيه عمّا يتوقف عليه تعقل الشيء، فإنَّ الشّيء لا نعقله إلاّ بجوهر مدرك هو نفسنا أو غيرها، وليس ذاتياً للمعقول.

[نص 39] شهاب الدين السهروردي، المشارع والمطارحات، المنطق، ص. 53

[derivative essential predication]

ومن أوجب أنّ الذاتي يحمل دون الاشتقاق كـ"الجوهر"، والعرضي لا يحمل إلاّ باعتبار الاشتقاق فيحمل الأسود دون السواد، فقد حكم بما ليس واجب الأطراد. فإنَّ من الذاتيات ما يحمل باشتقاق كـ"الناطق"، ومن العرضيات ما يحمل دون اشتقاق كالشيء يحمل على الجوهر وغيره، وكالعرض يحمل على السواد دون اشتقاق. وليست العرضية ذاتية السواد؛ فإنَّ إضافة الموضوع خارجة عن حقيقته، والأسود له جزءان يتصوّر حمل أحدهما دون الآخر، وأجزاء البيت مثل "الحائط" و"السقف" ليس شيء منها صالحاً للحمل كما هي. ومثل هذا ليس له قانون مطّرد.

[نص 40] شهاب الدين السهروردي، المشارع والمطارحات، المنطق، ص. 54

[essentiality and perpetuity]

ومن الذاتي ما هو دائم تقويمه للحقيقة الواقعة كالجسميّة للفلك، ومنه ما ليس بدائم تقويمه [لماهية] لأنّ تلك الماهية ليست بدائمة الوجود كالجسميّة للفرس، فإنَّ الشيء إذا بطل لا تبقى تقويم الشيء لماهيته. ومن العرض اللازم ما لا يمكن فهم حقيقة موضوعه وتصوّر ذلك العرض مع الجهل بالنسبة أو الشك فيها كالمثلث وزواياه. ومن اللازم للماهية ما يمكن فهم حقيقة الموضوع وتصوّر مفهوم ذلك اللازم مع الشك في النسبة كمساواة الزوايا لقائمتين، فإنّه يتصور مفهومهما مع الشك في النسبة التي برهن عليها، مع أنّه لازم له في الأعيان، وكان هذا اللازم ما يلزم في الأعيان دون اللزوم في جميع الأذهان متبنيّاً لزومه، أعني حصوله مع التصديق بالفعل. ومن اللازم لازم ماهية دائم تقتضيه تلك الماهية أبداً، واللزوم دائم ككون الفلك مشاراً إليه أو كونه ممكن الوجود. ومن اللازم ما يلزم ولكن لا يدوم اللزوم، لا بخلو الماهية، بل بانتفائها، كلوازم الماهيات التي عندنا. ومن اللازم ما يدوم صحبته بسبب خارج كوجود المفارقات من جميع الوجوه. ومن اللوازم ما يدوم صحبته بخارج ما دام الشيء، ولكن لا دائماً، لأنّ ذلك الشيء لا يدوم كسواد الزنجي.

[نص 41] شهاب الدين السهروردي، المشاريع والمطارات، المنطق، ص. 57-59

[essentiality in the case of individuals]

فتقرر بما قلنا، أنّ الحيوان مقول في جواب ما هو ذاتي، ولكن مقول في جواب ما هو بالنسبة إلى شيء، وذاتي بالنسبة إلى شيء آخر. فإذا قلنا: إنه ذاتي مقول في جواب ما هو، ينبغي أن يفهم بالنسبة إلى شينين، فإذا أخذنا بالنسبة إلى شيء واحد فهو خطأ من قبيل تركيب المفصل، وهكذا السائل عن "زيد" و"عمرو" و"خالد" يطلب الماهية المشتركة وهي الإنسانية، فيجاب بها. وإذا سأل عن زيد وأنه ما هو، فهو طالب لماهية زيد فيجاب بها، فالإنسانية إذا أُجيب بها في السؤال عن الجماعة وعن زيد وحده هي الماهية المطلوبة لا ذاتي الماهية المطلوبة، فالذاتي لا يجاب به البتة ولا صارت الذات ذاتية به. فإذا قلنا: الإنسانية ذاتية لزيد لا نعني به لحقيقة زيد، فإن حقيقة زيد هي نفس الإنسانية، فكيف يكون الإنسانية ذاتية لنفسها وقد فسّر الذاتي بالجزء؟ بل نعني أنّ زيداً إذا أخذ بعوارضه من السواد والمقدار وهيئات أخرى – مثلاً – واحداً معها الإنسانية توجد الإنسانية ذاتية لهذا المجموع، أي جزء مجموع الإنسانية والعوارض، لا جزء حقيقة زيد، والمطلوب بما هو الماهية. فالإنسانية ذاتية لشيء ومقول في جواب ما هو لشيء آخر، وليس هنا حاجة إلى اصطلاح آخر، كما ظن صاحب البصائر.

[نص 42] شهاب الدين السهروردي، المشاريع والمطارات، المنطق، ص. 61-63

[distinction between essential and accidental compounds]

وليس بصحيح قول من فرّق بين الجماعتين المذكورتين بأن الإنسانية اختلفت بعوارضها والحيوانية اختلفت بالذاتيات. [...]

وإن عني به أنّ مخصصات الحيوان يقوم مجموع الحيوان وذلك المخصّص، فيكون ذاتية للمجموع، فمخصصات الإنسان كالذكورة أيضاً حالها كذا. فإن الذكورة مقومة لحقيقة مجموع الذكورة والإنسانية. وإذا سئل عن الإنسان أنّه ما هو؟ قيل حيوان ناطق مائت مثلاً. وإذا سئل عن الرجل، أنّه ما هو أعني من حيث حقيقة الرجولية، فيقال: إنه إنسان ذكر، بل كلّ شيء إذا أخذ منه ومن غيره مجموعاً يقومان حقيقته، ولا يصح أن يقال: إنّ هذا الشيء اختلفت به الحقائق، فيختلف به جواب ما هو، والشيء الثاني ما اختلفت به الحقائق، فما اختلف به جواب ما هو، فإن هذه الحجّة نفس المطلوب.

وعلى صاحب هذا الفن أن يضع هنا أموراً ذاتية محيطية تتخصّص بأشياء يختلف بها جواب ما هو يسمّى "أجناساً" والمخصصات فصولها، وأموراً ذاتية محيطية تتخصّص بما لا يختلف به جواب ما هو يسمّى "أنواعاً". والضابط في اختلاف الجواب عمّا هو واختلاف الحقائق واتفاقها قضاء الفطرة كيف كان. وأمّا هذه التعليقات فهي فاسدة لا حاصل لها، والمعيار اختلاف جواب ما هو واتفاقه. [...]

[63.9] وإذا قيل في الكتب: "إنّ الرجولية لا يختلف بها جواب ما هو، أو ليس تحت الإنسان شيء يقال في جواب ما هو" لا يعني به أنّ مثل الرجولية من حيث هي رجولية إذا سئل عن حقيقتها ليس له جواب غير الجواب عن السؤال عن حقيقة المرأة من حيث هي امرأة وحقيقة الإنسان من حيث هو إنسان، فإنّ هذا باطل، بل يعنون به أنّ رجلاً وامرأة إذا أُشير إليهما بأنهما ما هما؟ يجاب بإنسانية. وإذا سئل عن رجل وحده لا من حيث الرجولية بل أنّ هذا الشخص ما هو، يجاب بأنّه إنسان أيضاً ولا يحتاج إلى غيره.

[نص 43] بابا أفضل، رسالة دار علم ونطق، ص. 482

[essentiality for aggregates]

[نص 44] بابا أفضل، رسالة دار علم ونطق، ص. 484

[essentiality for particulars]

[نص 45] سيف الدين الأمدي، دقائق الحقائق، قسم في علم المنطق، ص. 59

[can species be called "essential"? Cf. [T5]]

والنوع وإن كانت حقيقته هي حقيقة ما تحته من الأشخاص، وجوهره هو نفس جوهرها، وأن ذلك بالنظر إلى الاصطلاح اللغوي مما يمنع من إطلاق اسم الذاتي عليه وجعله قسماً منه، إذ الذاتي في اللغة ما له نسبة إلى الذات، والمنسوب إلى الذات لا يكون هو نفس الذات، فلذلك إنما هو بالنظر إلى الاصطلاح المنطقي من حيث إنه جوهره لما تحته من الأشخاص ومتقدم في التصور عليها، حتى

إنه لو قدر رفع فهمه لارتفع فهمها، ولو قدر رفع فهمها لما ارتفع هو عن الفهم، وهذه هي خاصة جميع الذاتيات، فإذا الذاتي أعم من الدال على الماهية، وما اختص به الدال على الماهية لا يخرج عن أن يكون ذاتياً.

[تص 46] سيف الدين الأمدي، دقائق الحقائق، قسم في علم المنطق، ص. 70

[essential vs. accidental aggregates]

وقد يُنسب إلى الجنس المخصص المقارن له في تقويم النوع بأنه مقوم له في الوجود دون الحقيقة كـ"الناطق" بالنسبة إلى حيوانية الإنسان فإنه مقوم لوجودها الخاص دون حقيقتها، وبهذه الخاصة قد يفرق بينه وبين العرضيات التي ذاتيتها إنما هي بالنسبة إلى الحقائق المركبة كما في السواد بالنسبة إلى الأسود من حيث هو أسود ونحوه.

[تص 47] سيف الدين الأمدي، دقائق الحقائق، قسم في علم المنطق، ص. 71-72

[specific differences are causes of genera: response to al-Rāzī's argument from the specific difference's being an attribute]

فإننا لا نسلم أن الفصل صفة للجنس المخصص، والاستدلال بالإطلاق معارض بالإطلاق في جانب العكس، فإنه كما يصدق أن يقال "بعض الحيوان ناطق" يصدق عكسه، وهو أن يقال "بعض الناطق حيوان" ويمتنع أن يكون كل واحد منهما صفة للآخر، فمعنى قولنا: "بعض الحيوان ناطق" و"بعض الناطق حيوان" الشيء الذي هو موصوف بكونه ناطقاً هو الشيء الموصوف بكونه حيواناً، وكذلك بالعكس، واتصاف الشيء الواحد بصفتين لا يوجب اتصاف إحدى الصفتين بالأخرى.

[response to Rāzī's argument at [T26]]

أما الإشكال الثاني: فإنما يلزم أن يكون لو كان الجسم المشاهد في الحيوان والنبات هو الجنس المخصص وليس كذلك، بل هو المادة، وفرق بين الجنس والمادة كما سبق.

[تص 48] سيف الدين الأمدي، كشف التموهيات في شرح الرازي على الإشارات والتنبيهات، ص. 63

[against al-Rāzī's proof in [T31] that essential features must be finite]

وأما البرهان الثاني: فغير لازم، فإنه جاز أن يكون البعض من الصفات متناهياً، وهو أعم من الباقي، وهو متقيد بالأمر الأخرى التي لا نهاية لأعدادها، وكلها في رتبة واحدة، ومجموعها مستقل بالتقويم، وهي بمنزلة علة واحدة ذات أوصاف، وعند ذلك فلا يلزم منه وجود علل ومعلولات غير متناهية، ولا ألا يكون لذلك المجموع وحدة حقيقة طبيعية.

[تص 49] سيف الدين الأمدي، كشف التموهيات في شرح الرازي على الإشارات والتنبيهات، ص. 65

[against al-Rāzī's point in T33; on essential accidents]

وفي كلام الشيخ هاهنا بحث، وذلك أن قوله: "لأن الموضوع متميز في الماهية والوجود عن ماهية العرض ووجوده، فكيف يؤخذ في حدّه؟" إن أراد به أن الموضوع مفهوم في ماهيته ووجوده دون العرض الذي قيل بكون الموضوع داخلاً في حدّه فحق، ولكن هذا لا ينافي أخذه في حدّ العرض، وإلا لامتنع أخذ الحيوان في حدّ الإنسان؛ لأنه معقول الوجود والماهية دون الإنسان، وذلك محال، وإن أراد به أن العرض الذي قيل يأخذ الموضوع في حدّه أنه متميز في حقيقته ووجوده عن الموضوع، فمصادره على المطلوب؛ [...]

[65.14] وأيضاً فإن المراد بـ"العرض" هاهنا: إنما هو العرض المقابل للذاتي الداخل في حدّ الموضوع، لا العرض المقابل للجوهر، وعند ذلك فإذا قلنا: الإنسان أسود، فالشيخ يسلم هاهنا أن الأسود عرض بالمعنى المقابل للذاتي المذكور، وقولنا: الإنسان أسود؛ أي: الشيء الذي يقال له: "إنسان" هو الشيء الذي يقال له: "أسود" بموافقة من الشيخ، فموضوع الأسود إنما هو الشيء الموصوف بكونه إنساناً، وذلك الشيء داخل في حقيقة الأسود فإنه لا يفهم دونه وإن فهمت السواد به دونه.

[تص 50] أفضل الدين الخونجي، كشف الأسرار، ص. 29

[whether the genus is the essential for multiple species taken together]

ثم اصطلاحنا أيضاً على أن نريد بالذاتي في هذا الموضوع جزء الماهية، وبالعرضي الخارج عنها. ولا ننكر جعل الجنس دالاً على تمام الماهية بالمطابقة تارةً وعلى جزء الماهية أخرى، لأنه إما يُقال في جواب "ما هو" إذا سُئل عن الماهية وغيرها، فيدلّ على كمال حقيقتها من حيث وقع السؤال عن جملتها، والمطلوب كنه الحقيقة التي لها بالشركة وهو ليس بجزء بهذا الاعتبار. فإذا مفهوم كون الشيء جنساً مغايراً لكونه جزءاً وإن كان معروضهما ذاتاً واحدة.

[تص 51] أفضل الدين الخونجي، كشف الأسرار، ص. 47

on the relation between genus and specific differences: al-Rāzī confused essential compounds]
[with conceptual compounds

والإمام يذهب إلى بطلان هذا المذهب، لأنّ المجموع المركّب من ذاتٍ وصِفَةٍ لها – هي أخصُّ منها – إذا اعتُبر من حيث هو هذا المجموع كان الذات جنساً له والصفة فصلاً مع امتناع عليّته. ونحن نقول بأنّه إن اعتُبر ذلك في أجناس المعاني المعقولة لنا وفصولها ومسميات الألفاظ بحسب وضعنا كان الأمر كما قاله الإمام. وإن اعتبرت الأجناس والفصول بالقياس إلى ماهيات الأشياء المشار إليها بحسب الأمر نفسه فلم يتبيّن لي ما يمنع ذلك أو يوجب، ومعلوم أنّ الذي يتمسك به الإمام لا يتأتّى في المنع عن ذلك.

[تص 52] أثير الدين الأبهري، خلاصة الأفكار في نقاوة الأسرار، 129

[on the finiteness of constituents and concomitants]

لا برهان على تناهي ذاتيات الماهية في الأعيان ولا على تناهي لوازمها. وأمّا الماهية المعقولة فيجب أن يكون ذاتياتها متناهية، وإلا لاستحال تعقلها. وأمّا لوازمها في الذهن فجاز أن يكون غير متناهية، ككون الاثنين نصف الأربعة وثلث الستة وربع الثمانية وهلمّ جراً.

[تص 53] أثير الدين الأبهري، خلاصة الأفكار في نقاوة الأسرار، 137

[priority of genus over essence: in existence and predication]

وحمل الجنس القريب على النوع علّة لحمل الجنس البعيد عليه؛ لأنّ الجسم الذي ليس بحيوانٍ يستحيل أن يكون محمولاً على الإنسان؛ فحمل الجسم عليه يتوقّف على حمل الحيوان عليه. وهو المراد من كونه علّة. وبما ذكرنا تبين أنّه علّة لحمل سائر ذاتياته. فلننّ قال بأنّ الجسميّة جزء من الحيوانيّة، فيكون متقدّمةً عليها في الوجود، فلا يكون الحيوانيّة علّة لحملها عليها وإلا لكانت متأخّرةً في الحمل عليها؛ قلنا: لم لا يجوز أن يكون متقدّمةً في الوجود ومتأخّرةً في الحمل على النوع؟ لا بدّ له من برهان.

[تص 54] أثير الدين الأبهري، دقائق الأفكار، ص. 528، MS Majlis-i Shurā-yi Millī 2752

[against al-Rāzī's objection to non-explicit knowledge of the essential]

لا يقال بأنها لو كانت معلومة لكانت معلومة على التفصيل لامتناع العلم بالشيء مع عدم العلم بامتيازته عن غيره، لأننا نقول لا نسلم امتناع العلم بالشيء مع عدم العلم بامتيازته عن غيره، فإنه لو لزم ذلك للزم من العلم بالامتياز العلم بامتيازته عن غيره وهكذا إلى غير النهاية، فيلزم من تصوّر الشيء الواحد تصوّر أمور غير متناهية، هذا خلف.

[تص 55] أثير الدين الأبهري، منتهى الأفكار في إبانة الأسرار، ص. 219، Ms. Mağles-e Šorā-ye Mellī 2752

[the specific difference is the cause of the genus]

[الفصل] بالنسبة إلى الجنس المطلق مقسم وإلى النوع مقوم وإلى وجود حصّة للنوع من الجنس علة تامة أو جزء منها، لأنه لو لم يكن كذلك فإما أن يكون الفصل محتاجاً إليها أو لا يكون، والأول محال وإلا لحصل وجود الحصّة قبل وجوده وهو محال، فلا يلزم من توهم ارتفاعه ارتفاعهما، هذا خلف. والثاني محال وإلا لما تركب منهما حقيقة واحدة، هذا خلف. لا يقال بأن حقيقة الحصّة إما أن تقتضي الحاجة إلى الفصل المعين أو الاستغناء عنه، والأول محال وإلا لما وجدت بدونها، فتعين الثّاني والغنى عن الشّيء بذاته لا يصير محتاجاً إليه لأنّنا نقول **الحصر؟** ممنوع، فإنما لا يقتضي شيئاً من الأمرين وإنما يقتضي الحاجة إلى فصل ما، لكن الفصل المعين لما اقتضى وجودها عرضت لها الحاجة إليه.

[تص 56] أثير الدين الأبهري، كشف الحقائق في تحرير الدقائق، تحقيق الدكتور حسين صاري أوغلي، ص. 39

[whether the specific difference is the cause of genus]

واحتج الإمام على إبطال العلية بوجوده؛ أحدها: أن المجموع المركّب من ماهية الشّيء وصفة لها أخصّ منها إذا اعتبرت كان الذات جنساً لها والصفة فصلاً مع عدم علية الفصل للجنس. الثاني: أن الجنس الذي هو حصّة النبات يبقى بعد زوال الفصل، والمعلول لا يبقى بعد زوال علة ذلك الجسم ليس معلول الفصل. الثالث: أن الفصل حال في الحصّة والحال في الشّيء محتاج إليه والمحتاج إلى الشّيء لا يكون علة له.

الجواب: أما الأول، قلنا: لا نسلم أن الصفة مع الذات إذا اعتبرت كانت الصفة فصلاً للنوع بل كانت فصلاً لماهية اعتبارية. وكلامنا في الفصل المقوم للنوع المحصل. وأما الثاني فلا نسلم أن الجسم الذي هو حصّة للنبات يبقى بعد زوال الفصل. وأما الثالث فلا نسلم أن الحال محتاج فإن من الجائز أن يكون السبب المنفصل بشرط استعداد الحصّة للفصل يقتضي حلول الفصول في الجنس والطبيعة الجنسية.

[تص 57] الكشّي، حدائق الحقائق، 21r15–21v4, MS Fazil Ahmed Pasa 864

[essential and accidental compounds]

الذاتي قد يكون ناعناً للماهية محمولاً عليها ككون كل واحد من الأجزاء الجنسية والفصلية محمولاً على الماهيات المركبة منها كقولنا "الإنسان حيوان" [أو] "الإنسان ناطق"، وقد لا يكون محمولاً عليها كأجزاء الماهيات الاجتماعية التي تكون لكل واحد من أجزائها وجود على حده، وليس لمجموعها وحدة حقيقية طبيعية حاصلة لاستلزام أخصها أعمها، بل وحدتها وحدة اعتبارية، وهي الوحدة الحاصلة من أخذها جملة كأخذ الأحاد المعتبرة عشرة أو عشرين وأمثال ذلك، فإنه لا يصح أن يقال العشرة خمسة أو هذا البلدة دار فلان مع كون الخمسة جزءاً من العشرة وكون دار فلان جزءاً من هذه البلدة بخلاف العدد، فإنه يصح أن يقال العشرة عدد لأنه أعم استلزامه أخص طبعاً وهو العشرة.

[تص 58] [الكشّي، حدائق الحقائق، 29r6–20 MS Fazil Ahmed Pasa 864,

[the specific difference is a cause for the genus]

وكل فصل فهو علة لوجود حصّة النوع من الجنس، وإلا لزم استغناء كل واحد من الجنس والفصل عن الآخر، فيؤخذ الفصل بدون الجنس أو حصّة النوع من الجنس بدون الفصل، وكل ذلك محال لاستحالة وجود الحصّة بدون المحصّص والمحصّص بدون الحصّة، وإذا كان كذلك فيلزم حينئذ وجود علل ومعلولات مترتبة بالطبع لا نهاية لها دفعة وذلك محال بدليل التطبيق كما سيأتي بيانه في كتاب الطبيعى إن شاء الله تعالى.

ولا يقال على ما ذكرنا من بيان كون الفصل علة لوجود حصّة النوع من الجنس بأن الفصول الحيوانية والنباتية قوى عرضية قائمة بتلك الأجسام والقائم بالشّيء محتاج إليه، فيستحيل أن يكون علة له، لا يقال هذا لأننا نقول لسنا نسلم أن تلك الفصول قوى عرضية، بل هي صور جوهرية قائمة بذواتها لا بموضوع أصلاً، لأن كل واحد منهما جزء جوهر معين وجزء الجوهر لا بد من أن يكون جوهرأ، وإذا كان الجزء الفصلي من كل واحد من النبات والحيوان وأمثال ذلك من الأنواع الجسمية جوهرأً جاز أن يكون متقدماً على الجزء الجنسي منها بالذات، فيجوز أن يكون علة له.

[تص 59] نصير الدين الطوسي، شرح الإشارات، جزء 1، ص. 160-159

[?can essential concomitants be infinite]

وقول الفاضل الشارح [SC. الرازي [نص 31]]: مشعر بأنه جعل المحمولات التي ليست بالقياس إلى أمور خارجة عن الموضوع موجودة في الخارج، والتي بالقياس إليها موجودة في الذهن، دون الخارج. ثم استنكر كون الصنف الثاني غير متناهية؛ لوقوف الذهن عند حد ما.

والحق: أن كون الشيء محمولاً على شيء، أمر عقلي، سواء كان بالقياس إلى أمر خارج، أو لم يكن بالقياس إلى شيء؛ فإن الموجود في الموضوع ليس إلا البياض مثلاً.

أما كون الموضوع أبيض ليس في خارج العقل أمراً زائداً على البياض، وعلى موضوعه ولذلك كان الحمل والوضع من المعقولات الثانية.

وأما كون بعض المحمولات غير متناهية، فهو بحسب القوة والإمكان. وليس يخرج منها إلى الفعل أبداً إلا ما يتناهى عدده، كما هو الحال في سائر الأشياء التي توصف باللانهاية، كالأعداد وغيرها.

والعلة في امتناع كون أمثال هذه المحمولات مقومات، هي أن الموجود بالفعل لا يمكن أن يتقوم بأجزاء لا توجد إلا بالقوة؛ فإن أجزاء الشيء يجب أن تكون حاضرة معه، لا ما استحسسه الشارح من أن الموجود خارج الذهن لا يتقوم بالأجزاء الذهنية.

[تص 60] نصير الدين الطوسي، شرح الإشارات، جزء 1، ص. 161

[immediate, self-evident concomitants]

واعلم أن الحكم يكون المحمول اللازم بغير وسط، بينا للموضوع، لا يحتاج إلى البرهان الطويل الذي أقامه الشارح [الرازي] على ذلك، وإلى حل تلك الشكوك التي أوردها عليه، وأحال بعضها إلى سائر كتبه.

وذلك لأن اللزوم، لما كان مفسراً بعدم الانفكاك، كان كل ما يلزم شيئاً بغير توسط شيء آخر، فالشيء لا ينفك عنه، سواء يلزمه في العقل أو في الخارج.

ولا معنى للزوم العقلي إلا أن تعقل الملزوم لا ينفك في العقل عن تعقل لازمه؛ وذلك هو المراد من كونه بينا له. وأما اللازم بتوسط شيء آخر؛ فإنه لا ينفك عند حضور المتوسط، وقد ينفك مع غيبته، فلا يكون عند الانفكاك بينا.

[تص 61] نصير الدين الطوسي، شرح الإشارات، جزء 1، ص. 161-162

[does knowledge of concomitants yield an infinite regress?]

وذلك لأن اللوازم المترتبة التي يتلازم جميعها بحسب ماهياتها لا بالقياس إلى غيرها، فقد يمكن أن يستمر الاندفاع فيها ما لم يطرأ على الذهن ما يوجب إعراضه عن تلك المتلازمات، والتفاتة إلى غيرها، ولكنها قلما تكون في الوجود، فضلاً عن أن تكون غير محصورة.

واللوازم التي توجد غير محصورة، وهي التي تشتمل على أمثالها أكثر العلوم، فإنها هي التي تكون بحسب قياس الموضوع إلى غيره، وهي إنما تتحصل عند تصور الأمور التي إليها يقاس الموضوع.

وتصور تلك الأمور الذي هو شرط في حصولها ليس بواجب الحصول على الترتيب المؤدي إلى وجود تلك اللوازم المترتبة. فإذن قد اندفع ذلك الإشكال.

[تص 62] نصير الدين الطوسي، شرح الإشارات، جزء 1، ص. 171-172

[?are essential accidents defined in terms of their subjects]

وأقول: ما ذكره الشيخ في المحكمة المشرقية، في هذا الموضع، يرجع إلى أن الأعراض التي يعبر عنها بما تقتضي تخصيصها بموضوعاتها، فتعريفاتها بحسب أسمائها إنما يشتمل بالضرورة على اعتبار موضوعاتها.

وأما حقائقها في أنفسها فإنما تكون غير مشتملة، من حيث الماهيات، على الموضوعات، وإن كانت محتاجة إليها من حيث الوجود.

فالحد التام يلتزم من مقومات الماهية، دون مقومات الوجود.

فما كانت من تلك الماهيات بسائط، لا أجناس لها ولا فصول، فلا حدود لها. وما لها أجناس وفصول، فحدودها التامة تشتمل عليها دون موضوعاتها. والمشتمة على موضوعاتها من التعريفات، إنما هي رسومها لا حدودها.

وكل ذلك فيما لا يقتضي تصور ذاتها التفاتاً إلى موضوعاتها. أما ما يقتضي التفاتاً إليها فإنما تكون مفهوماتها مركبة عن حقائقها، وعن اعتبار موضوعاتها. وينبغي أن يحد باعتبار الموضوعات؛ وذلك لأن التعلق بالشيء في الوجود غير التعلق به في المفهوم، ولا يطلب في التحديد إلا المفهوم.

هذا حاصل كلامه المتعلق بهذا البحث. ولولا مخافة التطويل، لأوردناه بألفاظه. فظاهره أن الأعراض التي تمثل بها الشيخ في هذا الفصل من الإشارات مما لا يفهم من غير التفات إلى موضوعاتها؛ وذلك: لأن المساواة: اتفاق في نفس الكمية.

والمناسبة: اتفاق في كون الكمية مضافة إلى غيرها

والزوجية: انقسام بمتساويين في العدد، بحسب ما عرفها الشيخ نفسه في مواضع آخر.

فإن جردت هذه التعريفات عن اعتبار الموضوعات، بقيت المناسبة والمساواة اتفاقاً محضاً، وهو نوع من المضاف. والزوجية انقساماً بمتساويين فقط، وهو نوع من الانفصال. ولا يكون شيء من ذلك عرضاً ذاتياً للحكم، والعدد، ولا لغيرهما؛ وكذلك في باقيها.

[نص 63] نصير الدين الطوسي، أجوبة المسائل (تحقيق عبد الله نوراني)، ص. 58

[how the specific difference is a cause for the genus]

والجنس والفصل لا يوجدان إلا في العقل. والجنس هو تعقل مُبَهَمٍ، والفصل هو المحصل لهذا المُبَهَمِ. الذي لولاه لاحتمل وقوع الجنس على أشياء مختلفة. والواقع على أشياء مختلفة لا يكون محصل الوجود.

والمراد بالعلية هو هذا التحصيل، لا العلية بالمعنى المتعارف؛ فإن الجنس يُحْمَلُ على الفصل، وهما يُحْمَلان على النوع، ولا يُحْمَلُ معلول على علّة. ولا المعلول والعلّة على المركب منهما.

[نص 64] نجم الدين الكاتبي، منصف في شرح الملخص، 19v15-19

T14]] .cf. [in defense of essential features' being attributes

لا يقال الدليل على إبطال اتّصاف الماهية بجزئها هو أن الغرض من اتصافها بجزئها امتيازها عن غيرها بتلك الصّفة، وامتياز الماهية المركبة عن غيرها حاصل بدون اتصافها بجزئها لاشتمالها على الجزء المميز، وإذا كان كذلك كان اتصافها بجزئها يكون هدرا غير مفيد لشيء أصلاً.

لأننا نقول لا نسلم أن امتياز كل ماهية مركبة عن غيرها حاصل بدون اتصافها بجزئها، وإنما يلزم ذلك أن لو كان كل ماهية مركبة معلوماً بجميع أجزائها، وهو غير لازم، فيجوز أن يكون بعض الماهيات المركبة غير معلوم بجميع أجزائها، وحينئذ يكون اتصاف ذلك البعض بجزئه مميزاً له عن غيره.

[نص 65] نجم الدين الكاتبي، منصف في شرح الملخص، 20r10-14

T15]] .cf. [how essential features are known

أيش تعني بالعلم في قولك كل واحد من أجزاء الماهية عند العلم بالماهية إجمالاً إما أن يكون معلوماً أو لا يكون؟ إن عنيت به الإجمال فنختار أنه معلوم، ولا نسلم أنه يلزم منه أن يكون كل واحد منها متميزاً عن غيره في الذهن، فإن العلم بالشيء على سبيل الإجمال لا يستلزم العلم بامتيازها عن غيره، وإن عنيت به العلم التفصيلي فنختار أنه غير معلوم، ولا نسلم أنه يلزم منه كذب أن تصور الماهية يتوقف على تصور أجزائها، وإنما يلزم ذلك أن لو كانت الماهية معلومة على سبيل التفصيل، وليس كذلك، بل هي معلومة على سبيل الإجمال.

[نص 66] نجم الدين الكاتبي، الرسالة الشمسية، ص. 206-207

["?the types of universal simply as answers to the question "what is it]

والكلي إما أن يكون تمام ماهية ما تحته من الجزئيات، أو داخلاً فيها، أو خارجاً عنها. والأول هو النوع الحقيقي، سواء كان متعدد الأشخاص، وهو المقول في جواب ما هو بحسب الخصوصية المحضة، كالشمس. فهو إذن كلي مقول على واحد فقط، أو على كثيرين متفقين بالحقائق في جواب ما هو.

وإن كان الثاني، فإن كان تمام الجزء المشترك بينها وبين نوع آخر، فهو المقول في جواب ما هو بحسب الشركة المحضة، كالحيوان بالنسبة إلى الإنسان والفرس، ويسمى: جنساً. [...] [207.15] وإن لم يكن تمام الجزء المشترك بينها وبين نوع آخر، فلا بدّ إما أن لا يكون متشركاً بين الماهية وبين نوع آخر أصلاً، كالناطق بالنسبة إلى الإنسان، أو يكون بعضاً من تمام المشترك مساوياً له، كالحساس [...] [207.21] فكان فصلاً [...]

[207.26] وأما الثالث، فإن امتنع انفكاكه عن الماهية، فهو: اللازم، وإلا فهو العرض المفارق

[تص 67] ابن كَمُونَة، الجديد في الحكمة، ص. 12

[the quiddity is "essential" for the individual]

والمحمول إن كان داخلاً في ماهية موضوعه كـ"الحيوان" في الإنسان، أو نفس ماهيته، كـ"الإنسان" لـ"زيد"؛ إذ "زيد" عبارة عن إنسان متخصص بعوارض، لا عن المجموع من الإنسان وتلك العوارض، فهو ذاتي. وإن كان خارجاً عنها فهو عرضي.

[تص 68] ابن كَمُونَة، شرح التلويحات، جزء 1، ص. 48

[how we know the difference between species and accidental compounds]

واعلم أنّ من الأشياء المركبة التي لا يكون جزؤها الخاص موقّماً لوجود الجزء العام – لعدم اتحاد الجعلين كالجسم ذي النفس النباتي، والجسم ذي النفس الحيواني – ما يقتضي الجزء الخاص تنوّع ذلك العام، كما بيّن في هذين المثالين؛ ومنه ما لا يقتضي، كما مضى من مخصّصات جزئيات الإنسان كزيد وعمر.

ومن المركبات التي يقوّم جزؤها الخاص وجود العام، ما لا يقتضي تنوّعها، كالسواد مأخوذاً مع تخصّصه بهذا المحل فإنّه لا يوجد ذلك إلا وأن يكون لذلك المحل؛ ومنه ما يقتضي التنوّع، كالناطق والصاله المنوّعين للحيوان؛ فالصابط في التنوّع وتغيّر جواب ما هو، هو شهادة الفطرة لا اتحاد الجعلين وعدم اتحادهما.

[تص 69] ابن كَمُونَة، شرح التلويحات، جزء 1، ص. 51

[only the lowest species is a real species]

فإن قيل: الحيوان نوع حقيقي أيضاً بالنسبة إلى الحصص.

قلنا: الحصص غير متأصلة في الوجود بدون الفصول؛ فإن سُمّيت "أنواعاً حقيقية" بهذا الاعتبار، كان بين المفهومين مداخلة لا محالة؛ لكن مراد صاحب الكتاب [السهروردي] بـ"النوع الحقيقي" هاهنا ليس إلا ما يقال على الحقائق المتأصلة.

[تص 70] ابن النفيس، شرح الوريقات، ص. 16-17

[how essential features are "prior"]

يشتمل تعريف الذاتي على قيدين: أحدهما، أنه كل من عقله وعقل الموصوف به لزمه اعتقاد ثبوته له، وثانيهما، وهو المراد بقولنا أولاً، ويفهم على وجهين: أحدهما أن يكون تعقله أولاً أي متقدماً، وثانيهما أن يتعقل كونه أولاً. ونعني بالتقدم هنا ما يكون المتأخر محتاجاً إلى المتقدم في تحقّقه، وكلا المعنيين ثابت للذاتي، فإن الحيوان إذا فهم معناه لم يمكن فهم الإنسان إلا والحيوان متقدم عليه في التصور، ومُتصوّرٌ تقدمه عليه، أي يحتاج في أن يكون إنساناً إلى أن يكون حيواناً، وكذلك يحتاج في تصوّره إنساناً إلى تصوّره حيواناً. وكذلك الإنسان لزيد وعمر، لأنّ الذاتي يشتمل على ما هو داخل في الماهية، وما هو كمال الماهية؛ وهذا اصطلاح جزئي بين المنطقيين، ولا علينا من كون اللغة تأباه.

[نص 71] السمرقندي، القسطاس، ص. 111

[real vs mental composition]

INCORRECT PAGE NUMBER

[نص 72] السمرقندي، القسطاس، ص. 115

[against Rāzī's critique of inclusive knowledge and the usual response to it]

INCORRECT PAGE NUMBER

[نص 73] السمرقندي، القسطاس، ص. 115-117

[other meanings of dhātī .cf. [T18]]

INCORRECT PAGE NUMBER

[نص 74] السمرقندي، القسطاس، ص. 125

[is concomitance in itself extramentally real?]

INCORRECT PAGE NUMBER

[نص 75] السمرقندي، القسطاس، ص. 143

[objection to the idea that the specific difference is a cause for the genus]

INCORRECT PAGE NUMBER

[نص 76] العلامة الحلي، الجوهر النضيد، جزء 1، ص. 15

[being "essential" for the essence]

وقد منع أكثر القدماء من إطلاق الذاتي على الأول لأن الذاتي منسوب إلى الذات والشئ لا ينسب إلى نفسه؛ وهو ضعيف لأنها ذاتية لأفرادها لا للماهية نفسها.

[constituents of essence vs. existence]

وقولنا: "غير خارج عنه" لأن المقوم قد يطلق على مقوم الماهية – وهو الذي ذكرناه – وقد يطلق على مقوم الوجود – كالعلل – وهي خارجة عن الماهية. فبالقيود المذكور خرج مقوم الوجود، وهذا الذاتي – وهو مقوم الماهية – مغاير لمقوم الوجود، فإن مقوم الماهية يراد به الجنس والفصل أو المادة والصورة – وبالجمله جزء الشئ إما في الذهن أو الخارج ومقوم الوجود يراد به الفاعل والغاية والموضوع.

[نص 77] العلامة الحلي، الأسرار الخفية في العلوم العقلية، ص. 26

[defense of inclusive knowledge of essential features]

والذاتيات تُعَلَّم حال كون الماهية معلومة، إمّا إجمالاً أو تفصيلاً.

وقول بعضهم: -إنّها لو كانت معلومة، لكانت معلومة الامتياز عمّا يغيّرهما فتكون مفصّلة - ممنوع؛ فإنّ العلم بالامتياز علم بعارض للماهية بالقياس إلى غيرها.

[نص 78] العلامة الحّي، الأسرار الخفية في العلوم العقلية ص. 26

[constituents of essence vs existence]

وقيل في الفرق بين الذاتي والعرضي: إنّ الذاتيّ مقوم، والعرضي ليس بمقوم. وهذا غير تام؛ فإنّ المقوم قد يكون مقوماً في الوجود كالمحلّ.

[نص 79] العلامة الحّي، الأسرار الخفية في العلوم العقلية ص. 29

[self-evidence of concomitants]

واعلم أنّ اللزوم لما كان مفسّراً بعدم الانفكاك، كان كلّ لازم - سواء كان خارجياً أو ذهنياً - غير منفك عن الماهية، وهذا هو المعنى بكونه بيّناً.